معوقات الإستثمار في المجال الرياضي بجمهورية مصر العربية

*أ.د/ أشرف صبحى محمد
**أ.م.د/ أحمد كمال محمود
***م.م/ اسلام عرفه على سلامة

أولاً : المقدمة

تعد الرياضة إحدى أهم المجالات الإستثمارية الواعدة والمثمرة , وهو ما ثبت في السنوات الأخيرة , فإلى جانب كونها هواية فإنها ذات صلة وثيقة بالقطاع الإقتصادي , لكونها تشارك في الدورة الإقتصادية سواء كمنتج أو شريك في الإنتاج أو قيمة مضافة , ويمكن أن تكون مصدر هائل للدخل في العالم كله , وهذا ما أدركته الدول الصناعية الكبرى بحيث أصبحت تتعامل مع الرياضة كصناعة حقيقية تستثمر فيها رؤوس أموال ضخمة , بل أنها ترى إذا لم ترتبط بالإستثمار فإن ذلك سيؤدي إلى زوالها , وهذا الأمر إنعكس بصورة إيجابية على أوضاع الرياضة وأداء أنديتها وتفوقها فأصبحت الرياضة من أنجح المشاريع الإستثمارية.

ويرى " بوني بارخوس Bonny Parkhouse " (١٩٩٤م) أن العصر الحالي شهد إرتباطا وثيقا بين الرياضة والمصالح التجارية لما في ذلك من منافع متبادلة حتى أصبحت العلاقات التجارية في الرياضة كبيرة وبدأت معها ظواهر تجارية جديدة وأصبح الآن الإقتصاديون المهتمون بالمجال الرياضي يأملون في أن تصبح الرياضة جزءا ًإنتاجيا ً لصنع البطل الرياضي المميز وإستضافة المنافسات الرياضية المتميزة. (٣٦:٧)

كما يرى " الآن فيريه Alan feure " (٢٠٠٦م) أن الإستثمار أصبح الأداة الرئيسية لخطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية من أجل زيادة الإنتاج وإشباع رغبات وحاجات الأفراد وزيادة قدرة الإقتصاد القومي لإي دولة ومواجهتها للتحديات العالمية وكذلك خلق فرص عمل جيدة تساهم في رفع مستوى المعيشة الذي من شأنه إحداث تغيير في البيان الإقتصادي . (١ : ٤٤)

ويشير الباحثون إلى أن الرياضة أصبحت في السنوات الأخيرة من أهم المجالات التي تدر عائد مادي وإقتصادي للدول , حيث غدا الإستثمار الرياضي من أهم ضروب الإستثمار التي تدر على الدول أرباحاً ضخمة تعمل على دعم الإقتصاد القومي لتلك الدول التي إستغلت هذا المجال الرياضي في الإستثمار وتحقيق الربح بالإضافة إلى أنها توفر فرص عمل كثيرة للشباب وأيضاً تضخ عملة أجنبية للبلاد .

ولكن في مصر الرؤية مازالت غير واضحة في التعامل بشكل فعال مع الرياضة كصناعة

---

*أستاذ الإدارة الرياضية ، قسم الإدارة الرياضية، كلية التربية الرياضية للبنين، جامعة حلوان.
** أستاذ مساعد بقسم الإدارة الرياضية، كلية التربية الرياضية للبنين، جامعة حلوان.
*** مدرس مساعد بقسم الإدارة الرياضية، كلية التربية الرياضية للبنين، جامعة حلوان.

وأحد أوجه الأنشطة الإستثمارية وذلك رغم أن قانون الرياضة الجديد يعمل على تهيئة مناخ للإستثمار في المجال الرياضي .

مشكلة البحث :

شهدت صناعة الرياضة في السنوات الماضية تطوراً مذهلاً في نظم الإدارة والتمويل , و أصبحت الرياضة صناعة تعتمد على فلسفة النظام الرأس مالي الذي يعتمد على توفير روح المنافسة و الإبتكار و العرض و الطلب , دون إحتكار و قائم على مبدأ تكافؤ الفرص , وهو بالتالي يطلق الحريات في الإدارة في ظل إشراف الدولة على تطبيق النظام .

وتماشياً مع نهج الدولة في تقوية الإقتصاد القومي للبلاد ودفع عجلة الإنتاج والتنمية من خلال كل من القطاع العام و الخاص , وأيضاً ترشيد الإنفاق على الخدمات والأنشطة المختلفة ومن بينها مؤسسات النشاط الرياضي لما لها من مردود إقتصادي و سياسي و إجتماعي , ومن هنا وجد الباحثون أهمية التعرف على المعوقات التي تواجه الإستثمار الرياضي وتحد من نجاحه , وذلك من خلال الإطلاع على واقع الإستثمار الرياضي وعملهم في المجال الرياضي داخل جمهورية مصر العربية , وما توصلو إليه من بنية معرفية من خلال إستعراض للمراجع العلمية وبعض الدراسات السابقة التي تناولت وضع الإستثمار الرياضي في مصر , وقد قام الباحثون بتقسيم تلك المعوقات إلى معوقات إدارية وإجرائية و معوقات إقتصادية و معوقات قانونية , ومعوقات فنية , وذلك للعمل على حلها وتهيئة مناخ جيد للإستثمار الرياضي في مصر .

أهمية البحث :

أولاً : الأهمية العلمية : بلورة إطار نظري علمي عن معوقات الإستثمار الرياضي وأثرها على تقييد نجاح عملية الإستثمار الرياضي في جمهورية مصر العربية .

ثانياً : الأهمية التطبيقية : ترجع الأهمية التطبيقية للبحث في التعرف على المعوقات التي قد تواجه المستثمر وتحد من فرص نجاحه للإستثمار في المجال الرياضي , وذلك في محاولة للتغلب على تلك المعوقات في المستقبل وتهيئة مناخ جيد للإستثمار في المجال الرياضي .

هدف البحث :

تحديد معوقات تطبيق الإستثمار الرياضي في مصر .

تساؤلات البحث :

ما هي معوقات تطبيق الإستثمار الرياضي في جمهورية مصر العربية ؟

الدراسات السابقة

أولاً : الدراسات باللغة العربية :

١. قام **أشرف محمد حسين العجيلي** (١٩٩٩م) بدراسة بعنوان " **معوقات االستثمار فى المجال الرياضى فى جمهورية مصر العربية** " إستهدفت الدراسة التعرف على معوقات االستثمار فى المجال الرياضى ، وصور وأفكار االستثمار فى المجال الرياضى , وإستخدم الباحث المنهج الوصفي وكانت عينة البحث (٣٠) مستثمر وكانت إستمارة الإستبيان هي وسيلة جمع البيانات وكانت من أهم النتائج : عدم وجود تشريعات تخص المجال الرياضي ضمن مجالات الإستثمار , عدم وجود وعي بأهمية الإستثمار الرياضي للجماهير , ندرة المتخصصين والمؤهلين للعمل في هذا المجال وقد أوصت الدراسة بضرورة زيادة حجم الإستثمارات المخصصة للرياضة مع إعطاء حجم أكبر للإستثمارات الأجنبية للإستفادة من خبراتها المتقدمة في هذا المجال .

٢. **قام عادل رضوان محمد** بدراسة عام (٢٠١٦م) بعنوان " **إستراتيجية مقترحة للإستثمار في المجال الرياضي** " وهدفت الدراسة إلى وضع إستراتيجية للإستثمار الرياضي بجمهورية مصر العربية , وإستخدم المنهج الوصفي , وإستخدم الإستبيان وتحليل الوثائق , وكانت العينة (١٥٢) فرد , وكانت أهم النتائج أهمية وجود رؤية ورسالة للإستثمار الرياضي وتطوير النظم الإقتصادية التي يتبع لها وعدم وجود آلية واضحة لفض المنازعات في الإستثمار بصفة عامة في جمهورية مصر العربية وأهمية وجود التسهيلات الإدارية للمستثمرين وغطاء تشريعي للحفاظ على حقوق المستثمرين وتشجيع الإستثمار الرياضي .

٣. **قام عبد الحليم جبر نزال و مهند يوسف كاظم** عام (٢٠١٦م) بدراسة بعنوان " دراسة تحليلية لمستوى المخاطر التي تواجه الإستثمار الرياضي في وزارة الشباب والرياضة " وهدفت الدراسة إلى بناء مقياس المخاطر التي تواجه الإستثمار الرياضي في وزارة الشباب والرياضة والتعرف على المخاطر التي تواجه الإستثمار الرياضي في وزارة الشباب و الرياضة وإستخدم الباحثان المنهج الوصفي بأسلوب المسح وإستخدما المراجع العربية والأجنبية وشبكة المعلومات الدولية و الإستبيان كأدوات لجمع البيانات وجائت عينة البحث مكونة من (٧٤٨) فردا ًوكانت أهم النتائج أن هناك مخاطر في البيئة الخارجية لوزارة الشباب والرياضة تؤثر على تطبيق الإستثمار داخل منشآتها .

٤. قام **عبد القادر مقصود** عام (٢٠١٩م) بدراسة بعنوان " فعالية مناخ الإستثمار لجذب الإستثمار بالمؤسسات الرياضية – دراسة ميدانية لمديرية الشباب والرياضة لولاية أدرار " وهدفت الدراسة إلى معرفة فعالية المناخ الإستثماري في جذب الإستثمار الرياضي في المؤسسات الرياضية , وإعتمد على المنهج الوصفي وإستخدم الإسبيان كأداة لجمع اللبيانات وجائت عينة البحث مكونة من (٣٨) فردا ً وكانت أهم النتائج أن مختلف الإجراءات والسياسات المتبعة وكذا

التحفيزات الموضوعة والممنوحة لفائدة المستثمرين ورجال الأعمال إضافة إلى تهيئة بيئة متاحة وخصبة كلها موضوعة تحت تصرف هؤلاء مما يؤكد أن مختلف الظروف مهيأة لإنتداب مختلف الإستثمارات والتي من شأنها تدعيم وإنعاش الإستثمار في المجال الرياضي على المستوى المحلي والوطني بصفة عامة وعلى مستوى المؤسسات الرياضية بصفة خاصة .

٥. **قام عمر هاشم حسين** عام (٢٠١٩م) بدراسة بعنوان " دراسة مقترحة للإستثمار الذاتي للأندية الرياضية في محافظة ديالى " وهدفت الدراسة إلى دراسة الإستثمار الذاتي الرياضي من حيث الإيجابيات وتشخيص المعوقات والتحديات , وإستخدم الباحث المنهج الوصفي وإستخدم الإستبيان كأداة لجمع البيانات وجائت عينة البحث مكونة من (٩٤) فرداً وكانت أهم النتائج وجود إرتباطات معنوية بين للإستثمار الرياضي وبين بناء القدرات الأساسية (التحتية) وأبعادها (المالية , المادية , البشرية , الإقتصادية , القانونية) .

٦. قام **يحى بدر مبارك فالح** عام (٢٠١٠م) بدراسة بعنوان " **إستراتيجية مقترحة لجذب رؤوس الأموال للإستثمار في الأندية الرياضية الكويتية** " وإستهدفت الدراسة التعرف على الوضع الراهن للإستثمار في الأندية الرياضية بدولة الكويت ووضع إستراتيجية مقترحة لجذب رؤوس الأموال وإستخدم الباحث المنهج الوصفى بالإسلوب المسحي وإعتمد على إستمارة الإستبيان كوسيلة لجمع البيانات وبلغت عينة البحث (١٨٠) فرد من الإدارة العليا بالأندية الرياضية الكويتية , ومن أهم النتائج : ان المنشآت الرياضية بالأندية الكويتية لا تستثمر الجانب المالي والبشري كما أن الدولة لا تشجع رجال الأعمال والمستثمرين على الإستثمار في الأندية الرياضية وتوصلت الدراسة إلى إستراتيجية مقترحة لجذب رؤوس الأموال للإستثمار في الأندية الرياضية بدولة الكويت .

<u>الدراسات الأجنبية :</u>

٧. قام **مكتب ليزا ديوكس** Lisa Dukes office عام (٢٠٠٦م) بدراسة بعنوان " **التمويل والأعمال الرياضية** " إستهدفت الدراسة إعداد الطلاب بتغطية شاملة للعديد من مصادر الدخل التقليدية والمبتكرة المتاحة للمنظمات الرياضية , مستخدمين في ذلك المنهج الوصفي كمنهج للبحث معتمدين على إستمارة الإستبيان كأداة لجمع البيانات , ومن أهم النتائج التي كشفت عنها الدراسة أن مصادر دخل البرامج الرياضية والفروق بين مصادر الدخل العامة والخاصة ومنهم إتجاهات المتخصصين وكيفية الإستثمارات للملاعب والمدرجات وكافة المنشآت الرياضية والإعتماد على مصادر التمويل الذاتي والحصول على الأرباح من خلال إستثمار الإمكانات والمنشآت الرياضية بالإضافة إلى دراسة جوانب إجتماعية وثقافية وتاريخية للمواقف الإقتصادية والمالية .

٨. **قام شانتيال مالانفات** Chantal malenfat عام (٢٠٠٥م) بدراسة بعنوان " **إقتصاديات الرياضة في فرنسا** " وهدفت الدراسة إلى معرفة الدور الذي تلعبه الدولة في تمويل الرياضة ,

ومعرفة الدور الإقتصادي للرياضة , وقد أوضحت الدراسة أن الدولة هي المسئولة عن تعليم وممارسة الرياضة بالمدارس ويقتصر دورها على الأندية والإتحادات ذات الأهداف الغير نفعية وكانت من نتائج الدراسة أن الدولة هي المسئولة عن إعداد الفرق القومية للبطولات العالمية والدورة الأولمبية وأن ٣٠ ٪ من الفرنسيين يمارسون نشاطا ًويصرفون ٦,٥٪ من دخلهم على الرياضة .

٩. **قام جورج كارلوس** George karlis بدراسة عام (٢٠٠٣م) بعنوان إستراتيجية التسويق الرياضية , وهدفها التعرف على تأثير إستضافة الألعاب الأولمبية على السياحة , ومناقشة بعض إستراتيجية التسويق التي يجب على أثينا إتباعها لكي تعظم الآثار الإيجابية للسياحة , وإستخدم المنهج الوصفي , وإستخدم الإستبيان وعدد العينة (٣١٩) فرد , وأهم النتائج إستضافة الألعاب الأولمبية في عام ٢٠٠٤م ينتج عنه آثار إيجابية هامة لليونان , وزيادة معدل النمو في الناتج المحلى وإتاحة وظائف جديدة وترويج المنطقة , وإن نسبة التدفق للسائحين الأجانب من عام ١٩٩٨ -٢٠١١م سوف تصل إلى ٢,٣ ترليون درخمة , وزيادة عدد الوظائف بمعدل ٣٢ ألف وظيفة سنوياً, وغن مصدر زيادة الأنشطة الإقتصادية هو المال القادم السائحين الأجانب .

١٠. **قام ستيفين** Stevens عام (٢٠٠٣م) بدراسة بعنوان " **الإستثمار الرياضي في المدارس والجامعات** " وهدفت الدراسة إلى التعرف على أفضل الأساليب لإستثمار الإمكانات والمنشآت في المدارس و الجامعات , ووضع خطط تسويقية وإستثمارية مكتوبة كما أشار إلى أهمية الإعلام بمختلف أنواعه كوسيلة للإستثمار الفعال خاصة البث التلفزيوني حيث يرى أنه من أهم وسائل التسويق والإستثمار الرياضي .

١١. قام كل من **سوارت تي وريالي أر وتركو دي إم** Swart.T.Riley.R.Turco.DM عام (٢٠٠٢م) بدراسة بعنوان" **إقتصاديات السياحة الرياضية"** إستهدف البحث دراسة أربعة إعتبارات وهي:

- التأثير الإقتصادي للرياضة في الدولة وإمكانية إعتباها صناعة ضمن الصناعات ذات العائد الإقتصادي والتي تساعد في تنمية موارد الدولة .
- التكاليف الإقتصادية للرياضة ومصادر تمويلها وتأثير إعتمادها على التمويل الحكومي .
- العائد الإقتصادي للسياحة الرياضية ودورها في التوجهات الإقتصادية للدولة .
- تأثير السياحة الرياضية على الدول المستضيفة وعلاقتها بإقتصاديات السياحة الرياضية .

وإستخدم الباحث المنهج المسحي وكانت عينة البحث ممثلة في بعض الولايات الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية ودول جنوب أفريقيا , وكانت من أهم نتائج الدراسة أن الدخل القومي للولايات عينة البحث ودولة جنوب أفريقيا يتأثر بدرجة كبيرة بالسياحة الرياضية خاصة المائية.

إجراءات البحث :

منهج البحث :

إستخدم الباحثون المنهج الوصفي لملائمته لطبيعة هذه الدراسة .

مجتمع البحث :

يشتمل مجتمع البحث على :

- وزارة الشباب والرياضة .
- وزارة الإستثمار .
- مجلس إدارة اللجنة الأولمبية المصرية .
- مجالس إدارات الإتحادات الرياضية بمصر .
- الأندية الرياضية بالدوري الممتاز .
- شركات الخدمات الرياضية .

عينة البحث :

تم إختيار عينة البحث بالطريقة العشوائية من مجتمع البحث , وقد بلغ عدد العينة (٩٠) فرد .

أدوات جمع البيانات :

بعد الإطلاع على البحوث والدراسات السابقة والمراجع العلمية ومن خلال تحليل الوثائق والدوريات العلمية , تمكن الباحثون من تحديد الأدوات التي تتناسب مع طبيعة هذه الدراسة , حيث إستخدم الباحثون الأدوات التالية :

- تحليل المراجع العلمية في مجال الإستثمار الرياضي .
- تحليل الدراسات والبحوث التي تناولت موضوع الإستثمار الرياضي .
- تحليل السجلات والوثائق .
- إستمارة الإستبيان .

المقابلة الشخصية :

قام الباحثون بإجراء مقابلات شخصية مع العديد من الخبراء في (وزارة الشباب والرياضة , الإتحادات الرياضية , رجال الأعمال العاملين في المجال الرياضي , أساتذة التربية الرياضية) .

المعاملات العلمية للإستبيان :

قام الباحثون بحساب المعاملات العلمية للإستبيان على النحو التالي:

١. **الصدق :** لحساب صدق الإستبيان إستخدم الباحثون الطرق التالية :

أ - **صدق المحتوى أو المضمون عن طريق المحكمين :** قام الباحثون بعرض الإستبيان على مجموعة من الخبراء فى مجال الإدارة الرياضية و الإستثمار الرياضيو خبراء في مجال القياس والتقويم قوامها (١٤) أربعة عشر خبيراً ، وذلك لإبداء الرأي فى ملائمة الإستبيان فيما وضع من أجله سواء من حيث المحاور والعبارات الخاصة بكل محور ومدى مناسبة تلك

العبارات للمحور الذى تمثله ، والجدول (١) يوضح النسبة المئوية لأراء الخبراء على عبارات الإستبيان .

جدول (١)

النسبة المئوية لآراء الخبراء حول تحديد عبارات البعد الأول للإستبيان معوقات الإستثمار الرياضي

(ن = ١٤)

م	العبارات	الموافقة	٪
	البعد الاول : المعوقات الإدارية أو الإجرائية		
١	توافر وحدات إدارية مختصة بالإستثمار الرياضي داخل الجهات و الهيئات الرياضية.	١٣	٩٢,٩
٢	تعدد الجهات التي يتردد عليها المستثمر للحصول على التراخيص بالإستثمار.	١٤	١٠٠,٠
٣	تعدد الأوراق المطلوبة من جهات مختلفة لحصول المستثمر على التراخيص .	١٤	١٠٠,٠
٤	وجود خطة واضحة للإستثمار في المجال الرياضي توضح نوع ومكان الأنشطة التي يمكن الإستثمار بها.	١٣	٩٢,٩
٥	وجود معايير رقابية لتنفيذ خطط الدولة في الإستثمار الرياضي .	١٢	٨٥,٧
٦	توجود بعض التعقيدات الروتينية التي تواجه المستثمر.	١٣	٩٢,٩
٧	مركزية إدارة ملف الإستثمار الرياضي.	١١	٧٨,٦
٨	تقييد حرية الإستثمار الرياضي في المنشآت الرياضية .	١٢	٨٥,٧
٩	طول الفترة الزمنية التي تتطلب لإصدار رخصة بالإستثمار الرياضي.	١٣	٩٢,٩
١٠	وجود قاعدة من البيانات تساعد على إتخاذ القرار الإستثماري في المجال الرياضي.	١٤	١٠٠,٠
١١	وضوح الآليات والخطوات اللازمة للإستثمار في المجال الرياضي.	١٣	٩٢,٩
١٢	دراية القائمين على الرياضة والمسئولين بالدولة بأهمية الإستثمار الرياضي وأثره على الإقتصاد القومي.	١٣	٩٢,٩
١٣	ضعف التنسيق بين الوزارات وبعضها البعض لتسهيل عملية الإستثمار في المجال الرياضي.	١٤	١٠٠,٠

يتضح من جدول (١) :

تراوحت النسبة المئوية لآراء الخبراء حول عبارات البعد الأول للإستبيان ما بين (٧٨,٦٪ : ١٠٠٪)، وبذلك لم يتم حذف أي عبارة ، فأصبح بذلك عدد عبارات البعد الأول (١٣) ثلاثة عشر عبارة.

جدول (٢)

النسبة المئوية لآراء الخبراء حول تحديد عبارات البعد الثاني للإستبيان معوقات الإستثمار الرياضي

(ن = ١٤)

م	العبارات	الموافقة	٪
	البعد الثاني : المعوقات الإقتصادية		
١	وجود تجارب سابقة في الإستثمار الرياضي توضح المكاسب المالية التي يحققها هذا النوع من الإستثمار.	١٤	١٠٠,٠
٢	إرتفاع تكلفة الإنشاء والتصميم للمنشآت الرياضية بصورة كبيرة .	١٤	١٠٠,٠

٣	توافر التخصيصات المالية الحكومية للإستثمار في المجال الرياضي.	١٣	٩٢,٩
٤	وجود أزمات إقتصادية عالمية.	١٣	٩٢,٩
٥	إستقرار في المستوى العالمي للأسعار.	١٤	١٠٠,٠
٦	وجود مراكز بحثية متخصصة في دراسات الجدوى الإقتصادية لمشروعات الإستثمار الرياضي.	١٤	١٠٠,٠
٧	إعتماد الهيئات الرياضية في دخلها بنسبة كبيرة على الدعم الحكومي.	١٢	٨٥,٧
٨	تواجد إعفاءات ضريبية كافية على المستثمرين لتشجيع الإستثمار الرياضي .	١٣	٩٢,٩
٩	ثبات العملة النقدية المصرية .	١٣	٩٢,٩
١٠	إقتناع المستثمرين بالجدوى الإقتصادية للعمل في مجال الإستثمار الرياضي .	١١	٧٨,٦
١١	وضوح المعايير المحاسبية في تقييم الأندية وأصولها	١٤	١٠٠,٠
١٢	إرتفاع تكلفة إصدار التراخيص للشركات المساهمة للإستثمار في المجال الرياضي.	١٤	١٠٠,٠
١٣	ندرة وجود إقتصاديين لديهم المعرفة بطبيعة الوسط الرياضي وكيفية التعامل معه .	١٣	٩٢,٩

تراوحت النسبة المئوية لآراء الخبراء حول عبارات البعد الثاني ما بين (٧٨,٦٪ : ١٠٠٪) ، وبذلك لم يتم حذف أي عبارة ، فأصبح بذلك عدد عبارات البعد الثاني (١٣) ثلاثة عشر عبارة .

جدول (٣)

النسبة المئوية لآراء الخبراء حول تحديد عبارات البعد الثالث للإستبيان معوقات الإستثمار الرياضي

(ن = ١٤)

م	العبارة	الموافقة	٪
	البعد الثالث : **معوقات قانونية أو تشريعية**		
١	وجود لوائح منظمة للإستثمار الرياضي ضمن قانون الهيئات الرياضية .	١٢	٨٥,٧
٢	قلة الوعي الكافي لدى المسئولين داخل الهيئات الرياضية للقوانين والتشريعات الحاكمة الإستثمار الرياضي.	١٣	٩٢,٩
٣	تطوير الجانب التشريعي المتعلق بدفع الإستثمار الرياضي نحو آفاق عالمية وحذف كافة النصوص التي من شأنها أن تعوق الإستثمار في المجال الرياضي .	١٢	٨٥,٧
٤	وضوح الوائح والمعايير التي تنظم عملية حقوق البث التلفزيوني والعلامة التجارية والرعاية والتسويق في المجال الرياضي.	١٣	٩٢,٩
٥	وجود تشريعات خاصة تنظم عملية بيع وشراء اللاعبين المحترفين.	١٢	٨٥,٧
٦	عدم تواجد الإحتراف في مختلف الألعاب الرياضية.	٤	٢٨,٦
٧	قانون الرياضة الحالى لا يسمح لغير المصريين بأن يكونوا أعضاء مجلس إدارة ما يتعارض مع فكرة قيام مستثمر بشراء نادٍ رياضى.	٣	٢١,٤
٨	لا توجد قرارات وزارية توجه المستثمر للعمل مع المؤسسات الرياضية	٢	١٤,٣
٩	وضوح آليات فض المنازعات في مجال الإستثمار الرياضي .	١٤	١٠٠,٠

يتضح من جدول (٥) :

تراوحت النسبة المئوية لآراء الخبراء حول عبارات البعد الثالث ما بين (١٤,٣٪ : ١٠٠٪) ، وبذلك تم حذف العبارة رقم (٦ ، ٧ ، ٨) ، فأصبحت بذلك عدد عبارات البعد الثالث (٦) ستة عبارات .

جدول (٤)

النسبة المئوية لآراء الخبراء حول تحديد عبارات البعد الرابع للإستبيان معوقات الإستثمار الرياضي

(ن = ١٤)

م	العبارة	الموافقة	٪
	البعد الرابع : معوقات فنية		
١	قلة الكوادر القيادية المدربة والمتخصصة في مجال الإستثمار الرياضي.	١٤	١٠٠,٠
٢	ضعف في المستوى الفني للرياضة .	١٣	٩٢,٩
٣	قلة عدد المدربين المؤهلين والمتخصصين العاملين في المجال الرياضي مقارنة بحجم سوق العمل .	١٤	١٠٠,٠
٤	ندرة الإداريين المحترفين والمتخصصين في المجال الرياضي.	١٣	٩٢,٩
٥	ضعف الرؤية المستقبلية للإستثمار في المجال الرياضي.	١٤	١٠٠,٠
٦	وضوح الهدف من الخطة الإستثمارية الموضوعة .	١٤	١٠٠,٠
٧	ضعف البيانات والمعلومات التي تبنى عليها دراسة الجدوى للمشروعات الرياضية .	١٤	١٠٠,٠
٨	التركيز على المشروعات الإستثمارية المتعلقة بكرة القدم	١٤	١٠٠,٠
٩	ضعف المستوى الفني للعديد من الأندية يحجم المستثمرين عن خوض تجربة الإستثمار الرياضي .	١٤	١٠٠,٠
١٠	قصور في البنية التحتية للمنشآت الرياضية مما يعيق من عملية الإستثمار الرياضي.	١٢	٨٥,٧
١١	قصور في عمليات التجديد والإحلال والصيانة للملاعب الرياضية .	١٤	١٠٠,٠

يتضح من جدول (٤) :

تراوحت النسبة المئوية لآراء الخبراء حول عبارات البعد الرابع ما بين (٨٥,٧٪ : ١٠٠٪)، وبذلك لم يتم حذف أي عبارة ، فأصبح بذلك عدد عبارات البعد الرابع (١١) إحدي عشر عبارة .

جدول (٥)

معامل الإرتباط بين درجة كل عبارة من عبارات البعد الأول والدرجة الكلية للإستبيان الذي تنتمي إليه

(ن = ٣٠)

م	العبارات	معامل الارتباط
	البعد الاول : المعوقات الإدارية أو الإجرائية	
١	توافر وحدات إدارية مختصة بالإستثمار الرياضي داخل الجهات و الهيئات الرياضية.	٠,١٩٩
٢	تعدد الجهات التي يتردد عليها المستثمر للحصول على التراخيص بالإستثمار.	٠,٠٩٤

٣	تعدد الأوراق المطلوبة من جهات مختلفة لحصول المستثمر على التراخيص .	٠,٩٢٣
٤	وجود خطة واضحة للإستثمار في المجال الرياضي توضح نوع ومكان الأنشطة التي يمكن الإستثمار بها.	٠,٩٠٤
٥	وجود معايير رقابية لتنفيذ خطط الدولة في الإستثمار الرياضي .	٠,٩٣٢
٦	توجود بعض التعقيدات الروتينية التي تواجه المستثمر.	٠,٨٩٤
٧	ضعف الحوافز المقدمة للإستثمار الرياضي سواء كانت تلك الحوافز في شكل ضمانات إدارية أو مالية.	٠,٨٨٨
٨	مركزية إدارة ملف الإستثمار الرياضي.	٠,٩٣٩
٩	تقييد حرية الإستثمار الرياضي في المنشآت الرياضية .	٠,٨٨٤
١٠	طول الفترة الزمنية التي تتطلب لإصدار رخصة بالإستثمار الرياضي.	٠,٩١٥
١١	وجود قاعدة من البيانات تساعد على إتخاذ القرار الإستثماري في المجال الرياضي.	٠,٧٠١
١٢	وضوح الآليات والخطوات اللازمة للإستثمار في المجال الرياضي.	٠,٩٢٧
١٣	دراية القائمين على الرياضة والمسئولين بالدولة بأهمية الإستثمار الرياضي وأثره على الإقتصاد القومي.	٠,٨٦٤
١٤	ضعف التنسيق بين الوزارات وبعضها البعض لتسهيل عملية الإستثمار في المجال الرياضي.	٠,٨٨٣

قيمة (ر) الجدولية عند مستوي دلالة ٠,٠٥ = ٠,٣٦٠

يتضح من جدول (٥) أن معامل الإرتباط بين كل عبارة من العبارات والمجموع الكلي قد تراوحت ما بين (٠,٠٩٤ الي ٠,٩٣٩) وبمقارنة قيمة (ر) المحسوبة بقيمة (ر) الجدولية يتضح وجود إرتباط دال إحصائياً بين العبارات والمجموع الكلي للإستبيان فيما عدا العبارات رقم (١) ، (٢) وبذلك يصبح عدد عبارات البعد الأول (١٢) عبارة والنتائج تدل على أن عبارات البعد الأول تتسم بدرجة عالية من الصدق .

جدول (٦)

معامل الإرتباط بين درجة كل عبارة من عبارات البعد الثاني والدرجة الكلية للإستبيان الذي تنتمي إليه (ن = ٣٠)

م	العبارات	معامل الارتباط
	البعد الثاني : المعوقات الإقتصادية	
١	وجود تجارب سابقة في الإستثمار الرياضي توضح المكاسب المالية التي يحققها هذا النوع من الإستثمار.	٠,٩٤٧
٢	إرتفاع تكلفة الإنشاء والتصميم للمنشآت الرياضية بصورة كبيرة .	٠,٨٩٦
٣	توافر التخصيصات المالية الحكومية للإستثمار في المجال الرياضي.	٠,٨٦٤
٤	وجود أزمات إقتصادية عالمية.	٠,٨٤٥
٥	إستقرار في المستوى العالمي للأسعار.	٠,٩٢٥
٦	وجود مراكز بحثية متخصصة في دراسات الجدوى الإقتصادية لمشروعات الإستثمار الرياضي.	٠,٧٥٨

٧	إعتماد الهيئات الرياضية في دخلها بنسبة كبيرة على الدعم الحكومي.	٠,٨٢٦
٨	تواجد إعفاءات ضريبية كافية على المستثمرين لتشجيع الإستثمار الرياضي .	٠,٧٩٦
٩	ثبات العملة النقدية المصرية .	٠,٩٣٨
١٠	إقتناع المستثمرين بالجدوى الإقتصادية للعمل في مجال الإستثمار الرياضي .	٠,٩٣٩
١١	وضوح المعايير المحاسبية في تقييم الأندية وأصولها	٠,٨٥٤
١٢	إرتفاع تكلفة إصدار التراخيص للشركات المساهمة للإستثمار في المجال الرياضي.	٠,٨٤٣
١٣	ندرة وجود إقتصاديين لديهم المعرفة بطبيعة الوسط الرياضي وكيفية التعامل معه .	٠,٨٦٧

قيمة (ر) الجدولية عند مستوي دلالة ٠,٠٥ = ٠,٣٦١

يتضح من جدول (٦) أن معامل الإرتباط بين كل عبارة من العبارات والمجموع الكلي للبعد الثاني قد تراوحت ما بين (٠,٧٥٨ الي ٠,٩٤٧) وبمقارنة قيمة (ر) المحسوبة بقيمة (ر) الجدولية يتضح وجود إرتباط دال إحصائياً بين العبارات والمجموع الكلي للإستبيان وبذلك يصبح عدد عبارات البعد الثاني (١٣) عبارة والنتائج تدل على أن عبارات البعد الثاني تتسم بدرجة عالية من الصدق .

جدول (٧)

معامل الإرتباط بين درجة كل عبارة من عبارات البعد الثالث والدرجة الكلية للإستبيان الذي تنتمي إليه (ن = ٣٠)

م	العبارات	معامل الارتباط
	البعد الثالث : معوقات قانونية أو تشريعية	
١	وجود لوائح منظمة للإستثمار الرياضي ضمن قانون الهيئات الرياضية.	٠,٨٣٦
٢	قلة الوعي الكافي لدى المسئولين داخل الهيئات الرياضية للقوانين والتشريعات الحاكمة الإستثمار الرياضي.	٠,٧١٤
٣	تطوير الجانب التشريعي المتعلق بدفع الإستثمار الرياضي نحو آفاق عالمية وحذف كافة النصوص التي من شأنها أن تعوق الإستثمار في المجال الرياضي .	٠,٩٢٥
٤	وضوح الوائح والمعايير التي تنظم عملية حقوق البث التلفزيوني والعلامة التجارية والرعاية والتسويق في المجال الرياضي.	٠,٨٧٩
٥	وجود تشريعات خاصة تنظم عملية بيع وشراء اللاعبين المحترفين.	٠,٧٣٢
٦	وضوح آليات فض المنازعات في مجال الإستثمار الرياضي .	٠,٨٨٤

قيمة (ر) الجدولية عند مستوي دلالة ٠,٠٥ = ٠,٣٦١

يتضح من جدول (٧) أن معامل الإرتباط بين كل عبارة من العبارات والمجموع الكلي للبعد الثالث فيما يرتبط بالبعد الأول قد تراوحت ما بين (٠,٧١٤ الي ٠,٩٢٥) وبمقارنة قيمة (ر) المحسوبة بقيمة (ر) الجدولية يتضح وجود إرتباط دال إحصائياً بين العبارات والمجموع الكلي

للإستبيان وبذلك يصبح عدد عبارات البعد الثالث (٦) عبارات والنتائج تدل على أن عبارات البعد الثالث فيما يرتبط بالإستبيان تتسم بدرجة عالية من الصدق .

جدول (٨)

معامل الإرتباط بين درجة كل عبارة من عبارات البعد الرابع والدرجة الكلية للإستبيان الذي تنتمي إليه

(ن = ٣٠)

م	العبارات	معامل الارتباط
	البعد الرابع: معوقات فنية	
١	قلة الكوادر القيادية المدربة والمتخصصة في مجال الإستثمار الرياضي	٠,٩٢٥
٢	ضعف في المستوى الفني للرياضة .	٠,٦٤٢
٣	قلة عدد المدربين المؤهلين والمتخصصين العاملين في المجال الرياضي مقارنة بحجم سوق العمل .	٠,٨٧٣
٤	ندرة الإداريين المحترفين والمتخصصين في المجال الرياضي.	٠,٩٠٦
٥	ضعف الرؤية المستقبلية للإستثمار في المجال الرياضي.	٠,٩٣٦
٦	وضوح الهدف من الخطة الإستثمارية الموضوعة .	٠,٨١٥
٧	ضعف البيانات والمعلومات التي تبنى عليها دراسة الجدوى للمشروعات الرياضية .	٠,٧٩
٨	التركيز على المشروعات الإستثمارية المتعلقة بكرة القدم .	٠,٩٤٧
٩	ضعف المستوى الفني للعديد من الأندية يحجم المستثمرين عن خوض تجربة الإستثمار الرياضي .	٠,٧١٤
١٠	قصور في البنية التحتية للمنشآت الرياضية مما يعيق من عملية الإستثمار الرياضي.	٠,٧٩٤
١١	قصور في عمليات التجديد والإحلال والصيانة للملاعب الرياضية .	٠,٨٠١
١٢	قصور في إستخدام التكنولوجيا كأداة إتصال فعالة لتشجيع الإستثمار الرياضي والإشارة إلى أهم فرص الإستثمار الرياضي المتاحة.	٠,٩٢٥
١٣	ضعف أداء الإحتراف الرياضي في معظم الألعاب الرياضية بالشكل الذي يشجع على الإستثمار فيها.	٠,٧٧١

قيمة (ر) الجدولية عند مستوي دلالة ٠,٠٥ = ٠,٣٦١

يتضح من جدول (٨) أن معامل الإرتباط بين كل عبارة من العبارات والمجموع الكلي للبعد الرابع قد تراوحت ما بين (٠,٦٤٢ الي ٠,٩٤٧) وبمقارنة قيمة (ر) المحسوبة بقيمة (ر) الجدولية يتضح وجود إرتباط دال إحصائياً بين العبارات والمجموع الكلي للإستبيان وبذلك يصبح عدد عبارات البعد الرابع (١٣) عبارة والنتائج تدل على أن عبارات البعد الرابع تتسم بدرجة عالية من الصدق .

عرض ومناقشة النتائج :

جدول (٩)

الوزن النسبي والنسب المئوية ومربع (كا٢) لآراء العينة الأساسية بالنسبة لعبارات البعد الأول للإستبيان " معوقات الإستثمار الرياضي "

(ن = ٩٠)

م	العبارات	الإستجابة						الوزن النسبي	النسبة المئوية٪	مربع كا
		موافق		إلي حد ما		غير موافق				
		ك	٪	ك	٪	ك	٪			
	البعد الاول : المعوقات الإدارية أو الإجرائية									
١	تعدد الأوراق المطلوبة من جهات مختلفة لحصول المستثمر على التراخيص .	٥٠	٥٥,٦	٢٣	٢٥,٦	١٧	١٨,٩	١٤٧	٥٤,٤	٢٠,٦
٢	وجود خطة واضحة للإستثمار في المجال الرياضي توضح نوع ومكان الأنشطة التي يمكن الإستثمار بها.	٤٧	٥٢,٢	٣٠	٣٣,٣	١٣	١٤,٤	٢١٤	٧٩,٣	١٩,٣
٣	وجود معايير رقابية لتنفيذ خطط الدولة في الإستثمار الرياضي .	٤٤	٤٨,٩	٢٤	٢٦,٧	٢٢	٢٤,٤	٢٠٢	٧٤,٨	٩,٩
٤	توجود بعض التعقيدات الروتينية التي تواجه المستثمر.	٥٦	٦٢,٢	١٩	٢١,١	١٥	١٦,٧	١٣٩	٥١,٥	٣٤,١
٥	ضعف الحوافز المقدمة للإستثمار الرياضي سواء كانت تلك الحوافز في شكل ضمانات إدارية أو مالية.	٥٣	٥٨,٩	٢٤	٢٦,٧	١٣	١٤,٤	١٤٠	٥١,٩	٢٨,٥
٦	مركزية إدارة ملف الإستثمار الرياضي.	٤٠	٤٤,٤	٢٧	٣٠,٠	٢٣	٢٥,٦	١٦٣	٦٠,٤	٥,٣
٧	تقييد حرية الإستثمار الرياضي في المنشآت الرياضية .	٤٥	٥٠,٠	١٢	١٣,٣	٣٣	٣٦,٧	١٦٨	٦٢,٢	١٨,٦
٨	طول الفترة الزمنية التي تتطلب لإصدار رخصة بالإستثمار الرياضي.	٥١	٥٦,٧	٢٥	٢٧,٨	١٤	١٥,٦	١٤٣	٥٣,٠	٢٤,١
٩	وجود قاعدة من البيانات تساعد على إتخاذ القرار الإستثماري في المجال الرياضي.	٢٠	٢٢,٢	١٣	١٤,٤	٥٧	٦٣,٣	١٤٣	٥٣,٠	٣٧,٣
١٠	وضوح الآليات والخطوات اللازمة للإستثمار في المجال الرياضي.	٤٦	٥١,١	٢٧	٣٠	١٧	١٨,٩	٢٠٩	٧٧,٤	١٤,٥
١١	دراية القائمين على الرياضة والمسئولين بالدولة بأهمية الإستثمار الرياضي	٦٠	٦٦,٧	١٦	١٧,٨	١٤	١٥,٦	٢٢٦	٨٣,٧	٤٥,١

	وأثره على الإقتصاد القومي.									
١٢	ضعف التنسيق بين الوزارات وبعضها البعض لتسهيل عملية الإستثمار في المجال الرياضي.	٥٢	٥٧,٨	٢٨	٣١,١	١٠	١١,١	١٣٨	٥١,١	٢٩,٦

قيمة (كا٢) عند مستوي دلالة ٠,٠٥ = ٥,٩٩

يتضح من الجدول أن النسب المئوية لإستجابات عينة البحث على البعد الأول " المعوقات الإدارية أو الإجرائية " قد إنحصرت ما بين (٥١,١ ٪، ٨٣,٧ ٪) وجاءت جميع قيم مربع (كا) دالة إحصائياً عند مستوي دلالة ٠,٠٥ على جميع عبارات البعد الأول ولصالح الإستجابة بـ(موافق) فيما عدا العبارة رقم (٩) حيث جاءت قيمة مربع (كا) دالة فى إتجاه الإجابة بـ(لا أوافق) وجاءت قيمة (كا٢) غير دالة علي العبارة رقم (٦) .

وجاء ترتيب العبارات كما يلي:

١. دراية القائمين على الرياضة والمسئولين بالدولة بأهمية الإستثمار الرياضي وأثره على الإقتصاد القومي .
٢. وجود خطة واضحة للإستثمار في المجال الرياضي توضح نوع ومكان الأنشطة التي يمكن الإستثمار بها.
٣. وضوح الآليات والخطوات اللازمة للإستثمار في المجال الرياضي.
٤. وجود معايير رقابية لتنفيذ خطط الدولة في الإستثمار الرياضي .
٥. تقييد حرية الإستثمار الرياضي في المنشآت الرياضية .
٦. مركزية إدارة ملف الإستثمار الرياضي.
٧. تعدد الأوراق المطلوبة من جهات مختلفة لحصول المستثمر على التراخيص .
٨. طول الفترة الزمنية التي تتطلب لإصدار رخصة بالإستثمار الرياضي.
٩. وجود قاعدة من البيانات تساعد على إتخاذ القرار الإستثماري في المجال الرياضي.
١٠. ضعف الحوافز المقدمة للإستثمار الرياضي سواء كانت تلك الحوافز في شكل ضمانات إدارية أو مالية.
١١. توجود بعض التعقيدات الروتينية التي تواجه المستثمر.
١٢. ضعف التنسيق بين الوزارات وبعضها البعض لتسهيل عملية الإستثمار في المجال الرياضي.

ويرجع الباحثون إلى ما جاءت به عبارات البعد الأول " المعوقات الإدارية و الإجرائية " للإستبيان " معوقات الإستثمار الرياضي " إلى ما يلي :

جاءت إستجابات العينة بالموافقة على دراية القائمين على الرياضة والمسئولين بالدولة بأهمية الإستثمار الرياضي وأثره على الإقتصاد القومي ويتضح ذلك في تصريحات الرئيس عبد الفتاح السيسي وما قاله عن أنه يجب الإهتمام بالرياضة بإعتبارها أمن قومي , وبالفعل بدأت الدولة

المصرية بالإهتمام بالرياضة متمثلة في وزارة الشباب والرياضة بداية من التطوير الذي طرأ على قانون الرياضة ليظهر قانون الرياضة الجديد رقم (٧١) لسنة ٢٠١٧م بحيث تضمن قوانين خاصة بالإستثمار الرياضي وصلولاً إلى تطوير البنية التحتية للعديد من الملاعب والإستادات وإنشاء صالات مغطاه جديدة وذلك للإستعداد لإستضافة أحداث رياضية دولية وقد نجحت مصر في تنظيم وإستضافة العديد من البطولات مثل كأس الأمم الأفريقية وبطولة العالم للسلاح وبطولة العالم لناشئات الكرة الطائرة وبطولة العالم لكرة اليد كما أن مصر تستعد لإستضافة مجموعة أخرى من البطولات الدولية والعالمية مثل بطولة العالم للرماية وبطولة العالم للدراجات التي تستعد لها مصر ببناء أول مضمار للدراجات في مصر بإستاد القاهرة , ويعد إستضافة تلك الأحداث الرياضية الضخمة أحد أهم نماذج الإستثمار الرياضي والذي بدورة يعمل على دعم الدخل القومي المصري من خلال توفير عملة أجنبية و تشغيل عمالة والإستفادة المادية من حقوق الدعاية والإعلان وتذاكر المباريات وغيرها من الموارد التي تدر على البلد المضيفة أموال طائلة , كما عملت الحكومة على مشاركة القطاع الخاص في الإستثمار الرياضي وظهر ذلك في إنشاء مجموعة من الملاعب وحمامات السباحة داخل مراكز الشباب في أنحاء الجمهورية وذلك بنظام (BOT) حق الإنتفاع داخل مراكز الشباب بحجم إستثمارات بلغ ٥٠٠ مليون جنيه حتى الآن ، مما ينتج عن ذلك من تطوير للبنية الإنشائية بتلك المراكز بمشاركة القطاع الخاص فى إطار تخفيف العبء عن موازنة الدولة ,

ومما سبق يتضح وعي المسئولين والقائمين على الرياضة بأهمية الإستثمار الرياضي ودوره في دعم الدخل القومي المصري .

وقد جاءت إستجابات العينة بالموافقة على وجود خطة واضحة للإستثمار في المجال الرياضي توضح نوع ومكان الأنشطة التي يمكن الإستثمار بها ويرجع الباحثون ذلك إلى أن وجود خطة واضحة للإستثمار الرياضي في مصر توضح آليات التنفيذ وتشير إلى أهم الفرص المتاحة أمام المستثمرين يساعد على توجيه المستثمر بصورة مباشرة للإستثمار في قطاع الرياضة ويعمل على لزيادة العائد الإقتصادي وتخفيف العبء المالي عن كاهل وزارة الشباب والرياضة ، ويوفر الإعتمادية للمنشآت الرياضية على التمويل الذاتى فى الصيانة والتطوير والتحديث المستمر لهذه المنشآت ، كما يساعد التخطيط الجيد على الإستثمار الأمثل لمرافق وإمكانات المنشآت الرياضية والشبابية مع توزيع الخطة الإستثمارية بطريقة متوازنة وعادلة طبقاً للإحتياجات الفعلية للمنشآت والسوق المصري , كما يساعد وجود خطة واضحة للإستثمار الرياضي توضح نوع ومكان الأنشطة التي يمكن الإستثمار بها على توفير عوائد مادية تعمل على زيادة الدخل القومي المصري من خلال الإستثمارات الرياضية , وتأكيداً على وجود خطة واضحة للإستثمار الرياضي توضح الأماكن التي تمكن القطاع الخاص والمستثمرين من الإستثمار فيها قامت وزارة الشباب والرياضة بتخصيص مجموعة من الأراضي للإستثمار بها بالمشاركة مع القطاع الخاص وعلى سبيل المثال قام بتخصيص منطقة ٣٠٠٠٠ متر مربع السادس من أكتوبر بالحي المتميز , منطقة ٩٠٠٠ متر

مربع بجوار نادي النادي فرع ٦ أكتوبر , منطقة أرض الـ ٧٠ فدان بالسادس من أكتوبر , بالإضافة إلى مدينة أولمبية عالمية في مدينة العالمين الجديدة , وطرح مجموعة من الفرص الإستثمارية بإستاد القاهرة الدولي , كما قامت وزارة الشباب بالإعلان عن مشروعات الطرح الاستثماري بمراكز الشباب وذلك للعمل على تطويرها بالمشاركة مع القطاع الخاص وذلك من خلال عقود حق الإنتفاع لمدة تتراوح من ٥ إلى ١٠ سنوات يحصل فيها المستثمر على الأرباح نظير تطوير أو إنشاء مجموعة من الملاعب أو الصالات بمراكز الشباب ثم تعود ملكيتها مرة أخرى لمركز الشباب , وقد بلغ الإستثمار بالمشاركة مع القاطع الخاص في مراكز الشباب إلى ٩٥٠ مليون جنيه مصري , ومما سبق عرضه يتضح وجود خطة ورؤية للإستثمار الرياضي المصري تشير إلى أهم الفرص التي يمكن الإستثمار الرياضي بها .

وقد جاءت إستجابات العينة بالموافقة على وضوح الآليات والخطوات اللازمة للإستثمار في المجال الرياضي ويرجع الباحثون ذلك إلى ما جاءت به التعديلات الأخيرة لقانون الرياضة والتي توضح الآليات التي يمكن من خلالها للمستثمر الإستثمار في المجال الرياضي وذلك بوضع لائحة لقواعد منح التراخيص لشركات الخدمات الرياضية الصادر بالقرار الوزاري رقم ١١٢٤ لسنة ٢٠١٧م والمعدل بقرار رقم ١٢٥ لسنة ٢٠١٨م , حيث جاءت اللائحة لتوضح الخطوات التي يمكن من خلالها الإستثمار الرياضي في شكل مجموعة من الخدمات الرياضية مثل إنشاء نادي رياضي خاص وإنشاء وإدارة الملاعب الرياضية والصالات المغطاه , وإنشاء أكاديميات خاصة وأندية صحية , والتسويق الرياضي وغيرها من الخدمات الرياضية وذلك بإنشاء شركات مساهمة حاصلة على رخصة من وزارة الشباب والرياضة لمدة ٣ سنوات قابلة للتجديد وقد جاءت نصوص المادة من (١ إلى ١٤) توضح ضوابط إصدار تلك التراخيص والآليات المتبعة ورأس المال المطلوب الذي يحدد بدوره حجم ونوع النشاط الذي تمنح من خلاله التراخيص , وبذلك يتضح وجود آليات وخطوات واضحة للإستثمار في المجال الرياضي .

كما جاءت إستجابات العينة بالموافقة على وجود معايير رقابية لتنفيذ خطط الدولة في الإستثمار الرياضي , حيث أن توافر رؤية وخطة واضحة للإستثمار الرياضي يساعد على متابعة ورقابة مراحل التطور ومواضع القصور التي تواجه الدولة في تنفيذ خططها في الإستثمار الرياضي , وتلعب الجهة الإدارية المختصة والمتمثلة في وزارة الشباب والرياضة دور كبير في الرقابة على تنفيذ خطة الدولة في الإستثمار بالإضافة إلى ما يكفله لها القانون من الحق في الإشراف على كل الجهات الرياضية التابعة مالياً وإدارياً , وقد قامت وزارة الشباب والرياضة بوضع برنامج الرقابة والمعايير الرياضية من خلال ٣ برامج فرعية أساسية وهى برنامج للتفتيش الخارجي ، وبرنامج للرقابة الداخلية، وبرنامج لتطوير المعايير، بما يضمن التأكد من سير الأعمال بشكل يتفق مع القوانين واللوائح الصادرة في المجال الرياضي ولا يخالفها ، كما يعمل البرنامج على تطوير اللوائح المنظمة للعمل في المنشآت والهيئات الرياضية ، مما ينعكس في بناء منظومة متماسكة للحوكمة الرشيدة في المجال الرياضي من خلال الأدوات الرقابية والتعديلات التشريعية

واللوائح، وبذلك يحقق هذا البرنامج أهمية كبيرة في التشريعي والجانب الرقابي بما يضمن وصول الخدمة للمجتمع المصري وعدم اهدار ثرواته.

وقد جاءت إستجابات العينة بالموافقة على تقييد حرية الإستثمار الرياضي في المنشآت الرياضية ويرى الباحث أنه قد يرجع ذلك إلى تبعية أغلب المنشآت الرياضية في مصر إلى وزارة الشباب والرياضة مما قد يعيق حريتها في جذب الإستثمارات الخارجية بها , بالإضافة إلى قلة وعي القائمين على إدارة المنشآت والهيئات الرياضية بأهمية الإستثمار وما يوفرة من أرباح تساعد في الإعتماد الذاتي على إيراداتها وعدم الإعتماد على الدعم الحكومي فقط في الصرف .

وقد عبرت إستجابات العينة عن الموافقة على تعدد الأوراق المطلوبة من جهات مختلفة لحصول المستثمر على التراخيص للإستثمار في قطاع الرياضة ويرجع الباحثون ذلك إلى ما ورد في الدليل الإرشادي لتراخيص مزاولة أعمال الخدمات الرياضية والذي يطلب من المستثمر مجوعة من المرفقات العامة والتي تحتوي على ١١ مرفق فرعي (صورة طبق الأصل لعقد الشركة ونظامها الأساسي مبيناً به نشاطها – مستخرج حديث من السجل التجاري للشركة – صورة من صحيفة الإستثمار المنشورة بها عقد الشركة ونظامها الاساسي – مركز مالي إفتتاحي معتمد من الجمعية العامة ومراقب الحسابات - بيان تفصيلي بالتكاليف الإستثمارية للمشروع ومصادر التمويل – صورة من سند الملكية لمقر الشركة – بيان بأسماء العاملين بالشركة ومؤهلاتهم الدراسية ومحل إقامتهم والجنسية – بيان بإسم المدير المسئول ورقمه القومي ورقمه التأميني – صحف الحالة الجنائية للمؤسسين وأعضاء مجلس الإدارة والمدير المسئول – إيصال سداد رسم التراخيص – كشف بأسمار أعضاء مجلس إدارة الهيئة الرياضية) , بالإضافة إلى مرفقات خاصة وعددها ٥ مفرقات وهي (رسم كروكي للمنشآت التابعة للشركة – سند الملكية لأماكن مزاولة النشاط الرياضي – كشف لإنواع الأجهزة وعددها وصلاحة الإستخدام – النظام الأساسي في حالة إنشاء نادي خاص – عقد صيانة المنشئت والملاعب) , وبالنظر إلى ما سبق عرضة يتضح تعدد الجهات التي يتردد عليها المستثمر ما بين الشهر العقاري والتأمينات ووزارة الإستثمار ووزارة الشباب وغيرها من الجهات للحصول على مجموعة من الأوراق لإستيفاء ملف الشركة للحصول على الرخصة لمزاولة النشاط .

كما جاءت إستجابات العينة بالموافقة على طول الفترة الزمنية التي تتطلب لإصدار رخصة بالإستثمار الرياضي , حيث تقوم وزارة الشباب والرياضة (مكتب الخدمات الرياضية) بالبت في طلب الترخيص خلال ٦٠ يوماً من تاريخ تقديم الطلب وكافة المستندات والأوراق مستوفاه , وتعتبر هذه الفترة طويلة نسبياً بجانب ما يتطلب من وقت لإستكمال الأوراق المطلوبة لإستيفاء ملف الحصول على الرخصة .

وجاءت إستجابات العينة بعدم الموافقة على وجود قاعدة من البيانات تساعد على إتخاذ القرار الإستثماري في المجال الرياضي , ويشير الباحثون إلى أهمية توافر البيانات والمعلومات التي تساعد على ظهور الأفكار الاستثمارية لدى المستثمرين ، كم أن نجاح دراسات الجدوى التسويقية

للمشروعات الاستثمارية يتوقف على توفر البيانات والمعلومات المحاسبية المناسبة والملائمة ، و توفر البيانات والمعلومات المحاسبية المناسبة والملائمة يساعد على نجاح دراسات الجدوى الفنية للمشروعات الاستثمارية ، بالإضافة إلى توفر البيانات والمعلومات المحاسبية المناسبة والملائمة يؤدي إلى نجاح دراسات الجدوى المالية للمشروعات الاستثمارية .

كما جاءت إستجابات العينة بالموافقة على ضعف الحوافز المقدمة للإستثمار الرياضي سواء كانت تلك الحوافز في شكل ضمانات إدارية أو مالية , ويرجع الباحثون ذلك إلى أن الإستثمار في المجال الرياضي يعتبر أحد المجالات الواعدة التي تحتاج إلى دعم قوي لتحقيق نتائج والمشاركة كباقي القطاعات في دعم الدخل القومي المصري , ورغم وجود حوافز تعمل على تشجيع المستثمرين للإستثمار في مجال الرياضي في شكل إعفاءات ضريبية وجمركية وغيرها إلى أننا مازلنا في حاجه إلى المزيد من الحوافز والضمانات التي توفر المناخ الجيد للإستثمار وتشجع المستثمر للدخول في هذا النوع من الإستثمار ، وإذا نظرنا إلى الأراضي التي يتم بناء عليها منشأه رياضية فإنها تعامل كباقي الأراضي المخصصة للمشروعات الصناعية ، بالإضافة إلى أهمية وجود تسهيلات إدارية تعمل على جذب وتشجيع المستثمرين إلى الإستثمار في المجال الرياضي .

وعبرت العينة على الموافقة على وجود بعض التعقيدات الروتينية التي تواجه المستثمر ، ويرجع الباحثون ذلك إلى عدة عوامل منها عدم الإدراك الكامل لمواد و نصوص وقوانين ولوائح الإستثمار , بالإضافة إلى تعدد الأوراق المطلوبة التي تتطلب فترة طويلة لإصدار التراخيص , والتي في النهاية تعطل وتعوق تنفيذ وإنشاء المشروعات .

وقد جاءت إستجابات العينة بالموافقة على ضعف التنسيق بين الوزارات وبعضها البعض لتسهيل عملية الإستثمار في المجال الرياضي , حيث أن عملية الإستثمار عملية مشتركة بين أجهزة الدولة ووزاراتها المختلفة من طرف و المستثمر من طرف آخر ولذلك يجب توفير دعم مستمر من أجهزة الدولة ووزاراتها (وزارة الشباب والرياضة – وزارة الإستثمار – وزارة السياحة وغيرها) لتسهيل عملية الإستثمار الرياضي وتشجيعه .

وقد إتفقت تلك النتائج مع بوضيافة مسعود عام (٢٠١٧م) في عدم وجود مركز للمعلومات لعمل دراسة جدوى خاصة بالإستثمار الرياضي تساعد في إتخاذ القرار الإستثماري وإفتقار بعض المؤسسات الرياضية لمحفزات الإستثمار الرياضي من منشآت وجهاز إداري وفني بالإضافة إلى أن أغلب المؤسسات الرياضية خاضعة تحت وزارة الشباب والرياضة ولذلك لا يحق لها الإستثمار إلاً عن طريق الوزارة , ووجود صعوبة في إستخراج التصاريح .

كما إتفقت مع نتائج عادل رضوان محمد (٢٠١٦م) في أهمية وجود رؤية ورسالة للإستثمار الرياضي وأهمية وجود التسهيلات الإدارية للمستثمرين وتشجيع الإستثمار الرياضي .

كما إتفقت تلك النتائج مع أحمد مصطفى أحمد مطاوع (٢٠٠٨م) أن هناك إهتمام من جانب الدولة بالرياضة .

وأيضاً إتفقت مع نتائج عطية سعد الشبراخيتى عام (٢٠٠٦م) على أهمية التنسيق بين الجهات الحكومية المختلفة و المعنية لخدمة الإستثمار الرياضي .

جدول (١٠)

الوزن النسبي والنسب المئوية ومربع (كا٢) لآراء العينة الأساسية بالنسبة لعبارات البعد الثاني للإستبيان " معوقات الإستثمار الرياضي "

(ن = ٩٠)

م	العبارات	الإستجابة						الوزن النسبي	النسبة المئوية٪	مربع كا
		موافق		إلي حد ما		غير موافق				
		ك	٪	ك	٪	ك	٪			
	البعد الثاني : المعوقات الإقتصادية									
١	وجود تجارب سابقة في الإستثمار الرياضي توضح المكاسب المالية التي يحققها هذا النوع من الإستثمار.	٣١	٣٤,٤	٣٥	٣٨,٩	٢٤	٢٦,٧	١٨٧	٦٩,٣	٢,١
٢	إرتفاع تكلفة الإنشاء والتصميم للمنشآت الرياضية بصورة كبيرة .	٤٩	٥٤,٤	٣٠	٣٣,٣	١١	١٢,٢	١٤٢	٥٢,٦	٢٤,١
٣	توافر التخصيصات المالية الحكومية للإستثمار في المجال الرياضي.	٢٨	٣١,١	٥٠	٥٥,٦	١٢	١٣,٣	١٩٦	٧٢,٦	٢٤,٣
٤	وجود أزمات إقتصادية عالمية.	٦١	٦٧,٨	٢٠	٢٢,٢	٩	١٠,٠	١٢٨	٤٧,٤	٥٠,١
٥	إستقرار في المستوى العالمي للأسعار.	٣١	٣٤,٤	٤٣	٤٧,٨	١٦	١٧,٨	١٩٥	٧٢,٢	١٢,٢
٦	وجود مراكز بحثية متخصصة في دراسات الجدوى الإقتصادية لمشروعات الإستثمار الرياضي.	٢٥	٢٧,٨	١٤	١٥,٦	٥١	٥٦,٧	١٥٤	٥٧,٠	٢٤,١
٧	إعتماد الهيئات الرياضية في دخلها بنسبة كبيرة على الدعم الحكومي.	٦٨	٧٥,٦	١٢	١٣,٣	١٠	١١,١	٢٣٨	٨٨,١	٧٢,٣
٨	تواجد إعفاءات ضريبية كافية على المستثمرين لتشجيع الإستثمار الرياضي .	٢٧	٣٠,٠	١٥	١٦,٧	٤٨	٥٣,٣	١٥٩	٥٨,٩	١٨,٦
٩	ثبات العملة النقدية المصرية .	٣٦	٤٠,٠	٢٩	٣٢,٣	٢٥	٢٧,٨	١٩١	٧٠,٧	٢,١
١٠	إقتناع المستثمرين بالجدوى الإقتصادية للعمل في مجال الإستثمار الرياضي .	٤١	٤٥,٦	٢٧	٣٠,٠	٢٢	٢٤,٤	١٩٩	٧٣,٧	٦,٥
١١	وضوح المعايير المحاسبية في تقييم الأندية وأصولها	١٩	٢١,١	٢٨	31.1	٤٣	٤٧,٨	١٥٦	٥٧,٨	٩,٨

١٢	إرتفاع تكلفة إصدار التراخيص للشركات المساهمة للإستثمار في المجال الرياضي.	٦٤	٧١,١	١٤	15.6	١٢	١٣,٣	١٢٨	٤٧,٤	٥٧,٩
١٣	ندرة وجود إقتصاديين لديهم المعرفة بطبيعة الوسط الرياضي وكيفية التعامل معه .	٥٣	٥٨,٩	٢٨	31.1	٩	١٠,٠	١٣٦	٥٠,٤	٣٢,٥

قيمة (كا٢) عند مستوي دلالة ٠,٠٥ = ٥,٩٩

يتضح من جدول أن النسب المئوية لإستجابات عينة البحث على البعد الثاني المعوقات الإقتصادية قد إنحصرت ما بين (٤٧,٤ ٪ ، ٨٨,١ ٪) وجاءت جميع قيم مربع (كا) دالة إحصائياً عند مستوي دلالة ٠,٠٥ على جميع عبارات البعد الثاني ولصالح الإستجابة بـ (بموافق) فيما عدا العبارة رقم (٣ ، ٥) حيث جاءت قيمة مربع(كا) دالة فى إتجاه الإجابة بـ (إلى حد ما) ، وجاءت قيمة مربع (كا) دالة فى إتجاه الإجابة بـ (لا أوافق) علي العبارات أرقام (٦ ، ٨ ، ١١) وجاءت قيمة (كا٢) غير دالة علي العبارة رقم (١، ٩) وجاء ترتيب العبارات كما يلي :

١. **إعتماد الهيئات الرياضية في دخلها بنسبة كبيرة على الدعم الحكومي.**
٢. **إقتناع المستثمرين بالجدوى الإقتصادية للعمل في مجال الإستثمار الرياضي .**
٣. **توافر التخصيصات المالية الحكومية للإستثمار في المجال الرياضي.**
٤. **إستقرار في المستوى العالمي للأسعار.**
٥. **ثبات العملة النقدية المصرية .**
٦. **وجود تجارب سابقة في الإستثمار الرياضي توضح المكاسب المالية التي يحققها هذا النوع من الإستثمار.**
٧. **تواجد إعفاءات ضريبية كافية على المستثمرين لتشجيع الإستثمار الرياضي .**
٨. **وضوح المعايير المحاسبية في تقييم الأندية وأصولها .**
٩. **وجود مراكز بحثية متخصصة في دراسات الجدوى الإقتصادية لمشروعات الإستثمار الرياضي.**
١٠. **إرتفاع تكلفة الإنشاء والتصميم للمنشآت الرياضية بصورة كبيرة .**
١١. **ندرة وجود إقتصاديين لديهم المعرفة بطبيعة الوسط الرياضي وكيفية التعامل معه .**
١٢. **وجود أزمات إقتصادية عالمية.**
١٣. **إرتفاع تكلفة إصدار التراخيص للشركات المساهمة للإستثمار في المجال الرياضي .**

ويرجع الباحثون إلى ما جاءت به عبارات البعد الثاني " المعوقات الإقتصادية " للمحور الأول " معوقات الإستثمار الرياضي " إلى ما يلي :

قد جاءت إستجابات العينة بالموافقة على إعتماد الهيئات الرياضية في دخلها بنسبة كبيرة على الدعم الحكومي رغم وجود توجه للدولة بتخفيض الدعم للهيئات الرياضية والسماح لها بإقامة

مشاريع إستثمارية تساعدها في تحقيق أهدافها ، حيث أن الملاحظ أن معظم الهيئات الرياضية تعتمد على الدعم المالي الحكومي من وزارة الشباب والرياضة ، ولكن يجب ألاَّ يجعلها هذا الدعم الحكومي لا تفكر في الإنفاق على مشروعات إستثمارية تحقق لها دخل وإيرادات تسمح بتحقيق خططها , وإلاَّ صارت إدارة هذه الهيئات إدارة إنفاقية وسلبية .

وقد جاءت إستجابات العينة بالموافقة على إقتناع المستثمرين بالجدوى الإقتصادية للعمل في مجال الإستثمار الرياضي ، ويشير الباحثون أن السوق المصري سوق واعد وجاذب للإستثمارات الرياضية ورغم عدم وجود تجارب عديدة للإستثمارات الرياضية إلى أنه توجد تجارب ناجحة ومتنوعة من مصانع لصناعة النجيل الصناعي ومصنع لصناعة كرة السرعة ومصانع لصناعة الملابس الرياضية بالإضافة إلى وجود العديد من شركات الرعاية والتسويق الرياضي مثل شركة بريزنتيشن سبورت وغيرها ، بالإضافة إلى شراء بعض المستثمرين للأندية الرياضية مثل نادي بيراميديز (الأسيوطي سابقاً) ، ونادي وادي دجلة ، كما تم إطلاق أول صندوق للإستثمار فى الرياضة تحت إدارة كل من بنك مصر وشركة بلتون المالية القابضة , بالإضافة إلى وجود عدد ٨٨ شركة مساهمة للخدمات رياضية تعمل في قطاع الرياضة في مصر وأعدادها في زيادة مستمرة ، ويعد ما سبق ذكره دليل على إقتناع المستثمرين بالجدوى الإقتصادية للعمل في مجال الإستثمار الرياضي .

بينما جاءت إستجابات العينة بالموافقة إلى حد ما على توافر التخصيصات المالية الحكومية للإستثمار في المجال الرياضي ، حيث جاءت خطة المجلس القومي للرياضة لعام ٢٠١٩م -٢٠٢٠م في تقرير الإدارة المركزية للإستثمار بوضع برنامج للإستثمارات الرياضية يشمل مجموعة من البرامج الفرعية من إنشاء ملاعب وصالات رياضية وتطوير وإنشاء عدد من الإستادات الرياضية وإنشاء المدن الرياضية وغيرها من المشاريع حيث يعمل برنامج الاستثمارات الرياضية من خلال عدد من المشروعات الانشائية والتطويرية لضمان توفير منظومة متكاملة من المرافق الرياضية ذات تنمية مستدامة ، وذلك لتوفير بنية تحتية رياضية تستوعب اعداد أكبر من المستفيدين وتوفر ملاعب رياضية وفق المعايير الدولية وتساهم في صناعة الأبطال الرياضيين ، وذات قدرات استيعابية عالية، وقدرات تنافسية لتنظيم واستقبال الأحداث الرياضية الوطنية والدولية على ارض مصر، مما يعكس الأهمية الاجتماعية لهذا البرنامج من خلال رفع الروح المعنوية في المجتمع المصري وثقة المصريين في قدرة الدولة على تنفيذ مشروعات رياضية تحقق رضا المواطنين، كما تعمل هذه المنشآت الرياضية الجديدة من خلال الإستفادة من الطاقة الجديدة والمتجددة وتوفير استهلاك الطاقة وبالتالي فإنها منشآت متوافقة وداعمة للبيئة، كما تفتح المنشآت الرياضية الباب للاستثمار الرياضي سواء على مستوى النظم والأساليب الاقتصادية في مراحل الانشاء أو على مستوى التشغيل من خلال عقود المشاركة مع القطاع الخاص أو الطرح الاقتصادي للتشغيل والإدارة بالإضافة إلى عقود الرعاية والاعلانات والمحلات التجارية التي يتم انشائها داخل وخارج المنشآت الرياضية مما يعكس الأهمية الاقتصادية لهذه البرامج ، وبذلك يحقق هذا البرنامج

أهمية كبيرة في الجانب الاجتماعي والاقتصادي والبيئي للمجتمع المصري ، وقد كانت أهم المعوقات التي هذه البرامج هو قلة الإعتمادات المالية المخصصة حتى يمكن تطوير وصيانة عدد أكبر من المنشآت الرياضية الحالية ، وإستحداث المزيد منها بشكل يلبى طموحات المجتمع المصري.

وقد جاءت إستجابات العينة بالموافقة على إستقرار في المستوى العالمي للأسعار ، حيث يشير الباحثون أن إستقرار المستوى العالمي للأسعار له آثار إيجابية عديدة على الأداء الاقتصادى والقطاعات الإقتصادية المختلفة ، ومن ضمنها القطاع الرياضي وما يحظى به من إستثمارات ، ويعمل ثبات المستوى العالمي للأسعار على تشجيع المستثمر لضخ أموال في السوق المحلي بمختلف القطاعات ومنها قطاع الرياضة ويضمن له نسبة كبيرة من تحقيق الأرباح .

بينما جاءت إستجابات العينة بالموافقة إلى حد ما على ثبات العملة النقدية المصرية ، ويرجع الباحثون ذلك أن الإقتصاد المصري كان يعاني لفترة طويلة من تقلبات والعديد من الأزمات الإقتصادية والسياسية التي أثرت فيه بصورة مباشرة ورغم ذلك فإنه يسير في طريقه للتعافي ، حيث أن مصر إتجهت في برنامجها الناجح للإصلاح الإقتصادي إلى دعم سياساتها النقدية وتحسين الأدوات التي تستخدمها لتنفيذ هذه السياسات ، مما إنعكس على التحسن التدريجي لآداء الجنيه المصري أمام الدولار منذ بدء برنامج الإصلاح الاقتصادي في نهاية عام ٢٠١٦ حتى الآن ، وقد عزز هذا التحسن من ثقة المستثمرين في العملة المصرية وقدرتها على تجاوز الأزمات والصدمات ، كما ساهم في جذب المزيد من الإستثمارات ورؤوس الأموال وتدفقات النقد الأجنبي مع إستمرارية عجلة الإنتاج والمشروعات العملاقة .

وجاءت إستجابات العينة بعدم الموافقة على وجود تجارب سابقة في الإستثمار الرياضي توضح المكاسب المالية التي يحققها هذا النوع من الإستثمار ، ويرجع الباحثون ذلك على أنه رغم وجود العديد من التجارب للإستثمار الرياضي إلى أن أغلها لم يثبت نجاحه بعد ، وعلى سبيل المثال نادي بيراميدز الذي إشتراه أحد المستثمرين العرب وغير إسمه من الأسيطوي إلى بيراميدز وإتجه إلى شراء العديد من اللاعبين الرياضيين في كرة القدم وذلك للإرتقاء بالمستوى الفني لفريق كرة القدم والصعود به إلى الدوري الممتاز ورغم تحقيقه لبعض أهدافه التي وضعها إلى أنه لم يثبت بعد تحقيقه لعائد ربحي من شراء النادي مقابل ما تم صرفه من أموال ضخمة على شراء اللاعبين بأكثر من قيمتهم السوقية الحقيقية والذي أثر بالسلب على تضخم أسعار باقي اللاعبين والمحترفين في لعبة كرة القدم بما لا يتناسب مع مستواهم الفني , ولذلك رغم وجود العديد من التجارب إلى أنه لا توجد مؤشرات واضحة للعوائد المادية التي حققها هذا النوع من الإستثمار .

كما جاءت إستجابات العينة بالموافقة على تواجد إعفاءات ضريبية كافية على المستثمرين لتشجيع الإستثمار الرياضي , ويرجع الباحثون ذلك إلى ما جاء به قانون الإستثمار الجديد من حزمة من الإعفاءات الضريبية والحوافز التي تعمل على تشجيع الإستثمار وجذب رؤوس الأموال

الأجنبية للإستثمار في مصر في مختلف القطاعات ومنها قطاع الرياضة ، حيث جاء قانون الإستثمار الجديد بمجموعة من الحوافز العامة والتي تتمثل في أن تعفى من ضريبة الدمغة ومن رسوم التوثيق والشهر عقود تأسيس الشركات والمنشآت وعقود التسهيلات الائتمانية والرهن المرتبطة بأعمالها ، وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ قيدها في السجل التجاري ، كما تعفى من الضريبة والرسوم المشار إليها عقود تسجيل الأراضي اللازمة لإقامة الشركات والمنشآت ، وبعض الإعفاءات على الآلات والمعدات المستوردة والمستخدمة في الإنشاء بالإضافة إلى مجموعة من التسهيلات الجمركية ، وتعد هذه الإعفاءات الضريبية للمشروعات الإستثمارية الجديدة بمثابة حافز قوي يشجع على الإستثمار في مصر .

بينما جاءت إستجابات العينة بعدم الموافقة على وضوح المعايير المحاسبية في تقييم الأندية وأصولها ، ويرجع الباحثون ذلك إلى عدم وجود آلية ومنهجية واضحة تقاس بها القيمة المادية للأندية وأصولها , ويشير الباحثون إلى أهمية وجود معيار محاسبي لتحديد القيمة السوقية للأندية الرياضية في مصر ، وذلك بوضع مجموعة من الإعتبارات التي تعبر عن قيمته السوقية مثل حجم البطولات الرياضية التي يحصل عليها في مختلف الألعاب الرياضية بالإضافة إلى حجم الجماهيرية التي يحظى بها هذا النادي , وأيضاً قيمة المنشأة وما تحتويه من تجهيزات ومرافق , كل هذه العوامل وغيرها تحدد القيمة السوقية للنادي الرياضي مقارنة بغيره وبذلك يتضح للمستثمر حجم الأموال التي سينفقها مقابل قيمتها الحقيقية .

وقد جاءت إستجابات العينة بالموافقة على وجود مراكز بحثية متخصصة في دراسات الجدوى الإقتصادية لمشروعات الإستثمار الرياضي ، حيث أن دراسات الجدوى الإقتصادية لأي مشروع يعتبر أمرًا حيويًا وضروريًا للتأكد من المشروع مفيد على مدى القصير أو على المدى الطويل وأنه سوف يرد رأسماله خلال فترة محددة من الزمن ودراسة الجدوى قد تجري على مشروع سيتم إنشاؤه فتتم دراسة الجدوى لمعرفة متى سيرد المشروع رأس المال المستثمر فيه ويبدأ في تحقيق أرباح وعوائد مالية واجتماعية أيضًا. وكذلك فإن دراسة الجدوى تجري على مشاريع قائمة لسبب أو أكثر لمعرفة مدى صحة المشروع ومدى إمكانية الاستمرار فيه وهل هناك جدوى من التوسع فيه أم القيام بتقليصه ، وربما إن المشروع يحقق خسائر فيتم عمل جدوى للموقع أو للعاملين أو للسوق أو للأمور المالية حتى يتم الوقوف على أسباب الخسائر وحل مشكلات المشروع ودفعه نحو الربح بواسطة مدخلات وتطويرات جديدة من خلال ما تكشفه الدراسات للجدوى الإقتصادية للمشروع , ويعد ما جائت به إستجابات العنية من توافر مراكز بحثية متخصصة في دراسات الجدوى الإقتصادية للمشروع أحد أهم أدوات الإستثمار التي يحتاجها المستثمر لأخذ القرار للبدأ في مشروعات الإستثمار الرياضي .

كما جاءت إستجابات العينة بالموافقة على إرتفاع تكلفة الإنشاء والتصميم للمنشآت الرياضية بصورة كبيرة ، فيرى الباحثون أن إنشاء وتصميم المنشآت الرياضية على معايير عالمية يتطلب أموال ضخمة وإستثمارات كبيرة ، ومثالاً على ذلك تكلفة الإستاد بالفعل تصل إلى نحو ٤ مليار

جنيه ، حيث أن ملعب أليانز أرينا تكلف ٣٢٠ مليون يورو ، كما أنه تم وضع تكلفة مبدئية لإنشاء إستاد بورسعيد بتكلفة ٢ مليار جنيه , كما قامت مصر بالإستعداد لإستضافة بطولة العالم لليد بإنشاء وتجديد مجموعة من الصالات المغطاه وجاءت تكلفة الأعمال الإنشائية الحديثة بجانب تطوير باقي المنشآت وعلي رأسها الصالة المغطاة باستاد القاهرة بمقدار ٣,٥ مليار جنيه , ومما سبق عرضه يتضح أن أغلب المنشآت الرياضية من الملاعب وحمامات السباحة وصولاً إلى الإستادات والصالات الرياضية وإنشاء الأندية الخاصة يحتاج إلى إستثمارات ضخمة مما يستهدف قطاع محدد من كبار المستثمرين لطبيعة تكلفة هذا النوع من الإستثمار .

بينما جاءت إستجابات العينة بعدم الموافقة على ندرة وجود إقتصاديين لديهم المعرفة بطبيعة الوسط الرياضي وكيفية التعامل معه ، ويعد وجود خبراء وإقتصاديين في المجال الرياضي أحد الدعائم الرئيسية لنجاح المنظومة الرياضية ككل وذلك لدرايتهم بطبيعة هذا النشاط وشكل الإستثمارات التي تحدث به والتي تختلف في شكلها وطبيعتها والعوامل المؤثرة فيها عن باقي القطاعات التي يمكن الإستثمار فيها كالصناعة والزراعة وغيرها من القطاعات ، كما يوفر وجود إقتصاديين وخبراء في توافر دراسات جدوى إقتصادية للمشروعات الإستثمارية في المجال الرياضي وأيضاً كيفية إدارتها وفق لطبيعة السوق المصري وتحديد أهم محددات نجاحها.

وجاءت إستجابات العينة بالموافقة على وجود أزمات إقتصادية عالمية , ويرجع الباحثون ذلك إلى حدوث العديد من الأزمات الإقتصادية , وكان آخرها فيروس كورونا في ديسمبر ٢٠١٩م والذي أثر بشكل واضح على إقتصاد كل دول العالم وبتبعية أثر على الإقتصاد المصري في مختلف القطاعات في بدايات ظهورة وإستمر ذلك لفترة طويلة تمتد إلى الآن رغم إستطاعت الدولة المصرية على الحفاظ على إقتصادها من الإنهيار وتحقيق معدل تنمية لم تحققه دول العالم في ظل إنتشار الفيروس ، إلى أن قطاع الرياضة قد تأثر بشكل واضح ، فقد تأثرت الجهات الحكومية بتوقف الأنشطة والبرامج المختلفة ن كما تأثرت الهيئات الأهلية من الأندية ومراكز الشباب حيث تراجعت إيراداتها بنسبة كبيرة جد مقارنة بما قبل إنتشار الفيروس ، وإتجهت أغلبية الأندية إلى تقليل نفقاتها على الرياضة بنسبة تصل إلى ٣٠٪ , كما زادت الأعباء المالية المطلوبة لمواجهة الفيروس والحد من إنتشاره ، وتراجع عائد الإشتراكات في مدراس الألعاب الرياضية والإيجارات داخل الأندية ومراكز الشباب وتذاكر الدخول , بالإضافة إلى تأثر القنوات الرياضية وإنخفاض في عوائدها وعدد الرعاة , كما تأثرت الشركات الخدمات الرياضية بتراجع عائد إيرادات الأندية الخاصة المتمثلة في مطاعم وملاعب ومحلات تجارية وأعباء مالية خاصة بمرتبات الموظفين نتيجة لتعليق النشاط , وغيرها من الأزمات الإقتصادية التي لحقت بقطاع الرياضة ليس في مصر فقط بل في العالم أجمع نتيجة لإنتشار فيروس كورونا .

وقد جاءت إستجابات العينة بالموافقة على إرتفاع تكلفة إصدار التراخيص للشركات المساهمة للإستثمار في المجال الرياضي , ويرجع الباحثون ذلك إلى ما ورد في قانون الرياضة الجديد من

شروط مالية لإصدار رخصة للشركات المساهمة العاملة في مجال الخدمات الرياضية , حيث ذكر في القانون أن أقل رأس مال مطلوب لتأسيس شركة مساهمة في الخدمات الرياضية لا يقل عن ٢٥٠ ألف جنية إذا كان الترخيص لمجال واحد من مجالات الخدمات الرياضية ، وعن مليون جنية إذا كان الترخيص لأكثر من مجال ، وعن ١٠ مليون جنيه إذا كان الترخيص لإنشاء نادٍ خاص واحد , أو فرع واحد للنادي الخاص او فرع للهيئة الرياضية , وتعتبر هذه عائق أمام الأكاديميات ومدارس الألعاب الرياضية التي لم تحسن أوضاعها للهروب من تأسيس شركة مساهمة معتمدة من وزارة الشباب وتخضع للرقابة كما أنها تعمل بشكل غير قانوني وتمتنع عن دفع الضريبة على دخلها وهذا يؤثر في عدم الإستفادة من تلك الأموال في زيادة موارد قطاع الرياضة في مصر ودعمه للدخل القومي المصري .

وقد إتفقت تلك النتائج مع نتائج أحمد محمد على عيسى عام (٢٠١٣م) على عدم وجود رأس مال مناسب للإستثمار في المجال الرياضي .

كما إتفقت تلك النتائج مع نتائج أحمد مصطفى أحمد مطاوع (٢٠٠٨م) على توافر الخبرات المالية والإقتصادية والتسويقية بمجال الإستثمار الرياضي .

وقد إتفت النتائج مع أحمد عبد الفتاح سالم (٢٠٠٤م) على إستحداث أساليب جديدة لتمويل الأندية وتوفير الإستثمارات والإرتقاء بخدمات النادي ومواكبة الفكر الإقتصادي للدول وخفض الدعم الحكومي وتوجيه هذا الدعم إلى جهات أخرى.

جدول (١١)

الوزن النسبي والنسب المئوية و مربع (كا٢) لآراء العينة الأساسية بالنسبة لعبارات البعد الثالث للإستبيان " معوقات الإستثمار الرياضي "

(ن = ٩٠)

م	العبارات	الإستجابة						الوزن النسبي	النسبة المئوية٪	مربع كا
		موافق		إلي حد ما		غير موافق				
		ك	٪	ك	٪	ك	٪			
	البعد الثالث: معوقات قانونية أو تشريعية									
١	وجود لوائح منظمة للإستثمار الرياضي ضمن قانون الهيئات الرياضية.	٤٦	٥١,١	٣٩	٤٣,٣	٥	٥,٦	٢٢١	٨١,٩	٣٢,١
٢	قلة الوعي الكافي لدى المسئولين داخل الهيئات الرياضية للقوانين والتشريعات الحاكمة الإستثمار الرياضي.	٦	٦,٧	٢٤	٢٦,٧	٦٠	٦٦,٧	٢٣٤	٨٦,٧	٥٠,٤
٣	تطوير الجانب التشريعي المتعلق بدفع الإستثمار الرياضي نحو آفاق عالمية وحذف كافة النصوص التي من شأنها	٣٠	٣٣,٣	٥٧	٦٣,٣	٣	٣,٣	٢٠٧	٧٦,٧	٤٨,٦

	أن تعوق الإستثمار في المجال الرياضي .									
٤	وضوح اللوائح والمعايير التي تنظم عملية حقوق البث التلفزيوني والعلامة التجارية والرعاية والتسويق في المجال الرياضي.	٣٣	٣٦,٧	٤٢	٤٦,٧	١٥	١٦,٧	١٩٨	٧٣,٣	١٢,٦
٥	وجود تشريعات خاصة تنظم عملية بيع وشراء اللاعبين المحترفين.	٤٤	٤٨,٩	٣٦	٤٠,٠	١٠	١١,١	٢١٤	٧٩,٣	٢١,١
٦	وضوح آليات فض المنازعات في مجال الإستثمار الرياضي .	٢٠	٢٢,٢	١٦	١٧,٨	٥٤	٦٠,٠	١٤٦	٥٤,١	٢٩,١

قيمة (كا٢) عند مستوي دلالة ٠,٠٥ = ٥,٩٩

يتضح من جدول أن النسب المئوية لإستجابات عينة البحث على البعد الثالث المعوقات القانونية أو التشريعية قد إنحصرت ما بين (٥٤,١ ٪ ، ٨٦,٧ ٪) وجاءت جميع قيم مربع (كا) دالة إحصائياً عند مستوي دلالة ٠,٠٥ على عبارات البعد الثالث ولصالح الإستجابة بـ(بموافق) على العبارات رقم (١ ، ٥) وجاءت قيمة مربع (كا) دالة فى إتجاه الإجابة بـ (إلي حد ما) على العبارات رقم (٣ ، ٤) ، وجاءت قيمة مربع(كا) دالة فى إتجاه الإجابة بـ (لا أوافق) علي العبارات أرقام (٢ ، ٦) وجاء ترتيب العبارات كما يلي :

١. **قلة الوعي الكافي لدى المسئولين داخل الهيئات الرياضية للقوانين والتشريعات الحاكمة الإستثمار الرياضي.**
٢. **وجود لوائح منظمة للإستثمار الرياضي ضمن قانون الهيئات الرياضية.**
٣. **وجود تشريعات خاصة تنظم عملية بيع وشراء اللاعبين المحترفين.**
٤. **تطوير الجانب التشريعي المتعلق بدفع الإستثمار الرياضي نحو آفاق عالمية وحذف كافة النصوص التي من شأنها أن تعوق الإستثمار في المجال الرياضي .**
٥. **وضوح اللوائح والمعايير التي تنظم عملية حقوق البث التلفزيوني والعلامة التجارية والرعاية والتسويق في المجال الرياضي.**
٦. **وضوح آليات فض المنازعات في مجال الإستثمار الرياضي .**

ويرجع الباحث إلى ما جاءت به عبارات البعد الثالث " المعوقات القانونية والتشريعية " للمحور الأول " معوقات الإستثمار الرياضي " إلى ما يلي :

قد جاءت نتائج العينة بالموافقة على وجود لوائح منظمة للإستثمار الرياضي ضمن قانون الهيئات الرياضية , ويرجع الباحثون ذلك أن قانون الرياضة لعام ٢٠١٧م وما جاء به من لوائح إرشادية للهيئات الرياضة بالسماح للهيئات الرياضية بإستثمار فائض أموالها لتنمية مواردها الذاتية وبالنظر إلى اللائحة الإسترشادية للأندية الرياضة في المادة ٦ نجد أنه أتاح للأندية بموافقة الجهة الإدارية المركزية إنشاء شركات مساهمة يساهم فيها النادي وأعضاؤه والمستثمرين في مجال

الخدمات الرياضية وطرح أسهمها للجمهور وفق القانون , ويجوز بعد إنشاء شركات مساهمة طرح أسهمها في البورصة المصرية شريطة ألاَّ يؤثر على نشاط النادي ولا يجوز لتلك الشركات التابعة للأندية مزاولة عملها إلاَّ بعد الحصول على التراخيص من الجهة الإدارية المختصة .

بينما جاءت إستجابات العينة بعدم الموافقة على قلة الوعي الكافي لدى المسئولين داخل الهيئات الرياضية للقوانين والتشريعات الحاكمة الإستثمار الرياضي , ويرى الباحثون أن ما جاءت به نتائج العينة على وجود وعي للمسئولين بالهيئات الرياضية للقوانين والتشريعات الحاكمة للإستثمار في المجال الرياضي وفق لقانون الرياضة واللوائح الداخلية لها يساعد على تسهيل عملية الإستثمار الرياضي داخل تلك الهيئات ومعرفة الآليات الصحيحة للإستثمار وفق ما جاء به القانون وتذليل أي عقبات قد تواجه المستثمر .

وقد جاءت نتائج العينة بالموافقة إلى حد ما على تطوير الجانب التشريعي المتعلق بدفع الإستثمار الرياضي نحو آفاق عالمية وحذف كافة النصوص التي من شأنها أن تعوق الإستثمار في المجال الرياضي , ويرى الباحثون أنه رغم التطور الكبير الذي أتى به قانون الرياضة المصري وما سمح به من دخول الإستثمارات في قطاع الرياضة ووضع آليات منظمة للإستثمار الرياضي إلى أنه بعد تطبيق القانون على أرض الواقع أظهر الحاجة إلى ضرورة تعديل بعض المواد بما يخدم العمل الرياضي وبما يتناسب مع المتغيرات الدولية , ولذلك يرى الباحثون أهمية تطوير الجانب التشريعي الخاص بالإتحادات والأندية الرياضية لتفتح سبل أكثر قوة للإستفادة تلك الهيئات من الإستثمار الرياضي بالشراكة مع القطاع الخاص .

كما جاءت إستجابات العينة بالموافقة إلى حد ما على وضوح اللوائح والمعايير التي تنظم عملية حقوق البث التلفزيوني والعلامة التجارية والرعاية والتسويق في المجال الرياضي , ويرجع الباحثون ذلك إلى أن قانون الرياضة في المادة (٣٠) وضح أن الهيئات الرياضية وحدها صاحبة الحق فى جميع الحقوق المتعلقة بإتصال الجمهور بالحدث الرياضى الذى يخصها إتصالا مباشراً أو غير مباشر عن طريق الإتصال السلكى أو الاسلكى أو الإذاعى أو التليفزيونى أو عن طريق كافة الحقوق الرقمية وكافة حقوق نقل الصورة ويجب الحصول على موافقتها على إذاعة هذا المحتوى بصور كاملة أو أجزاء منه ، كما ذكر في المادة (٣١) أن يكون إستعمال أو إستغلال الهيئات الرياضية أو الشارات أو العلامات المسجلة لها فى الأنشطة الإعلامية أو التجارية أو الصناعية بعد الإتفاق مع الهيئة الرياضية المعنية , ورغم ذلك يرى الباحثون أهمية تطوير هذا الجانب من القانون وتوضيح المعايير التي تنظمه بشكل تفصيلي تجنباً لحدوث أزمات في المجتمع الرياضي نتيجة لعد وضوح هذا الجزء من القانون بشكل كافي .

جدول (١٢)

الوزن النسبي والنسب المئوية و مربع (كا٢) لآراء العينة الأساسية بالنسبة لعبارات البعد الرابع للإستبيان "معوقات الإستثمار الرياضي"

(ن = ٩٠)

م	العبارات	الإستجابة						الوزن النسبي	النسبة المئوية٪	مربع كا
		موافق		إلي حد ما		غير موافق				
		ك	٪	ك	٪	ك	٪			
	البعد الرابع: معوقات فنية									
١	قلة الكوادر القيادية المدربة والمتخصصة في مجال الإستثمار الرياضي.	٤٨	٥٣,٣	١٠	١١,١	٣٢	٣٥,٦	١٦٤	٦٠,٧	٢٤,٣
٢	ضعف في المستوى الفني للرياضة.	٣٣	٣٦,٧	٤٠	٤٤,٤	١٧	١٨,٩	١٦٤	٦٠,٧	٩,٣
٣	قلة عدد المدربين المؤهلين والمتخصصين العاملين في المجال الرياضي مقارنة بحجم سوق العمل.	٢٣	٢٥,٦	٦٥	٧٢,٢	٢	٢,٢	١٥٩	٥٨,٩	٦٨,٦
٤	ندرة الإداريين المحترفين والمتخصصين في المجال الرياضي	٢٦	٢٨,٩	٥٠	٥٥,٦	١٤	١٥,٦	١٦٨	٦٢,٢	٢٢,٤
٥	ضعف الرؤية المستقبلية للإستثمار في المجال الرياضي.	٢١	٢٣,٣	٥١	٥٦,٧	١٨	٢٠,٠	١٧٧	٦٥,٦	٢٢,٢
٦	وضوح الهدف من الخطة الإستثمارية الموضوعة .	٤٠	٤٤,٤	٢٩	٣٢,٢	٢١	٢٣,٣	١٩٩	٧٣,٧	٦,١
٧	ضعف البيانات والمعلومات التي تبنى عليها دراسة الجدوى للمشروعات الرياضية .	٦٦	٧٣,٣	١٧	١٨,٩	٧	٧,٨	١٢١	٤٤,٨	٦٦,٥
٨	التركيز على المشروعات الإستثمارية المتعلقة بكرة القدم .	٧٠	٧٧,٨	١١	١٢,٢	٩	١٠,٠	١١٩	٤٤,١	٨٠,١
٩	ضعف المستوى الفني للعديد من الأندية يحجم المستثمرين عن خوض تجربة الإستثمار الرياضي .	٢٩	٣٢,٢	٣٧	٤١,١	٢٤	٢٦,٧	١٧٥	٦٤,٨	٢,٩
١٠	قصور في البنية التحتية للمنشآت الرياضية مما يعيق من عملية الإستثمار الرياضي.	٦	٦,٧	٢٥	٢٧,٨	٥٩	٦٥,٦	٢٣٣	٨٦,٣	٤٨,١
١١	قصور في عمليات التجديد والإحلال والصيانة للملاعب الرياضية .	٣٥	٣٨,٩	٤٨	٥٣,٣	٧	٧,٨	١٥٢	٥٦,٣	٢٩,٣
١٢	قصور في إستخدام التكنولوجيا كأداة إتصال فعالة لتشجيع الإستثمار	٦٩	٧٦,٧	١١	١٢,٢	١٠	١١,١	١٢١	٤٤,٨	٧٦,١

	الرياضي والإشارة إلى أهم فرص الإستثمار الرياضي المتاحة.									
١٣	ضعف أداء الإحتراف الرياضي في معظم الألعاب الرياضية بالشكل الذي يشجع على الإستثمار فيها.	٣١	٣٤,٤	٤٢	٤٦,٧	١٧	١٨,٩	١٦٦	٦١,٥	١٠,٥

قيمة (كا٢) عند مستوي دلالة ٠,٠٥ = ٥,٩٩

يتضح من جدول أن النسب المئوية لإستجابات عينة البحث على البعد الرابع "المعوقات الفنية" قد إنحصرت ما بين (٤٤,١ ٪ ، ٨٦,٣ ٪) وجاءت جميع قيم مربع(كا) دالة إحصائياً عند مستوي دلالة ٠,٠٥ على عبارات البعد الرابع رقم (١ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ١٢) ولصالح الإستجابة بموافق فيما عدا العبارة رقم (٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٩ ، ١١ ، ١٣) حيث جاءت قيمة مربع(كا) دالة فى إتجاه الإجابة بـ (إلي حد ما) ، وجاءت قيمة مربع(كا) دالة فى إتجاه الإجابة بـ(لا أوافق) علي العبارة رقم (١٠) وجاء ترتيب العبارات كما يلي :

١. **قصور في البنية التحتية للمنشآت الرياضية مما يعيق من عملية الإستثمار الرياضي.**
٢. **وضوح الهدف من الخطة الإستثمارية الموضوعة .**
٣. **ضعف الرؤية المستقبلية للإستثمار في المجال الرياضي.**
٤. **ضعف المستوى الفني للعديد من الأندية يحجم المستثمرين عن خوض تجربة الإستثمار الرياضي .**
٥. **ندرة الإداريين المحترفين والمتخصصين في المجال الرياضي.**
٦. **ضعف أداء الإحتراف الرياضي في معظم الألعاب الرياضية بالشكل الذي يشجع على الإستثمار فيها.**
٧. **قلة الكوادر القيادية المدربة والمتخصصة في مجال الإستثمار الرياضي.**
٨. **ضعف في المستوى الفني للرياضة .**
٩. **قلة عدد المدربين المؤهلين والمتخصصين العاملين في المجال الرياضي مقارنة بحجم سوق العمل.**
١٠. **قصور في عمليات التجديد والإحلال والصيانة للملاعب الرياضية .**
١١. **ضعف البيانات والمعلومات التي تبنى عليها دراسة الجدوى للمشروعات الرياضية .**
١٢. **قصور في إستخدام التكنولوجيا كأداة إتصال فعالة لتشجيع الإستثمار الرياضي والإشارة إلى أهم فرص الإستثمار الرياضي المتاحة.**
١٣. **التركيز على المشروعات الإستثمارية المتعلقة بكرة القدم .**

ويرجع الباحثون إلى ما جاءت به عبارات البعد الرابع "المعوقات الفنية" للمحور الأول "معوقات الإستثمار الرياضي " إلى ما يلي :

قد جاءت إستجابات العينة بالموافقة على قلة الكوادر القيادية والإدارية المدربة والمتخصصة في مجال الإستثمار الرياضي ، ويرى الباحثون أن قلة عدد الكوادر القيادية المدربة مقارنة بحجم السوق الرياضي المصري يعد أحد العوامل الضعف التي تؤثر على الإستثمار الرياضي وجذب رجال الأعمال للإستثمار في المجال الرياضي وذلك لأهمية العنصر البشري المتخصص في التعريف بأساليب الإستثمار الرياضي وأهمية جدواه الإقتصادية على الدخل القومي المصري .

بينما جاءت إستجابات العينة بالموافقة إلى حد ما على ضعف في المستوى الفني للرياضة , ويرى الباحثون أنه رغم تحقيق مصر للعديد من الإنجازات في مجال الرياضة إلى أنه مازات بعض الألعاب الرياضية فقيرة في تحقيق إنجاز حقيقي يذكر بالإضافة إلى ضعف في المستوى الفني للعديد من الأندية الرياضيه على خلاف الأندية الكبيرة مثل الأهلي والزمالك وذلك يحجم السوق أمام المستثمر على الإستثمار أو الرعاية في المجال الرياضي إلى على بعض الألعاب أو أندية بعينها , ولذلك يرى الباحثون أهمية الإرتقاء بالمستوى الفني للرياضة المصري على مستوى جميع الألعاب وفي جميع الهيئات الرياضية من مراكز شباب وأندية رياضية .

وقد جاءت إستجابات العينة بالموافقة إلى حد ما على قلة عدد المدربين المؤهلين والمتخصصين العاملين في المجال الرياضي مقارنة بحجم سوق العمل , ويرى الباحثون أن السوق المصري شهد في الفترة الأخيرة توسع كبير في مجال الأكاديميات الرياضية ومدارس التعليم للرياضات المختلفة داخل مراكز الشباب والأندية الرياضية , ورغم ذلك فإن عدد المدربين المتخصصين في المجال الرياضي وعلى مستوى فني عالي عدد قليل نسبياً مقارنة بحجم تلك الأكاديميات بل أنه في بعض الأحيان يتم الإستعانة ببعض المدربين الغير متخصصين في التدريب داخل تلك الأكاديميات , وعلى مستوى البطولات والفرق الكبرى نرى أنه في بعض الأحيان يتم الإستعانة بمدير فني أجنبي رغم توافر مدربين مصرين مؤهلين للتدريب , ولذلك يرى الباحثون أن علمية الإستثمار هي عملية متكاملة وشاملة لجميع أراكان المنظومة الرياضية وليست متعلقة فقط بالجانب المادي بل مرتبطة أيضاً بنواحي تشريعية وإدارية وفنية وبشرية ولذلك يجد العمل على زيادة عدد المدربين المؤهلين والمتخصصين في المجال الرياضي لإشباع إحتياجات السوق وتحفيز المستثمر على خوض تجربة الإستثمار في المجال الرياضي .

كما جاءت إستجابات العينة بالموافقة إلى حد ما على ضعف المستوى الفني للعديد من الأندية يحجم المستثمرين عن خوض تجربة الإستثمار الرياضي , حيث يوجد في مصر عدد ٧٤٦ نادي رياضين بين أندية حكومية , وأندية قطاع عام وقطاع أعمال , وأندية خاصة , وإذا نظرنا إلى عدد تلك الأندية ومستواها الفني نجد أن عدد قليل منها الذي يتمتع بمستوى فني عالي وقدرته على تحقيق البطولات في الألعاب المختلفة وإنحصرت على تلك الأندية التي تتمتع بجماهيرية عالية مثل نادي الأهلي ونادي الزمالك ونادي وادي دجلة , وبذلك يجب الإهتمام بالمستوى الفني لهذا العدد الكبير من الأندية لتشجيع المستثمر على الإستثمار في الأندية المصرية بأشكاله المختلفة من

شراء للأندية كتجربة نادي بيراميدز , وأيضاً رعايتها رياضياً والإستثمار في منشآتها وغيرها من طرق الإستثمار الرياضي .

وقد جاءت إستجابات العينة بالموافقة على قصور في البنية التحتية للمنشآت الرياضية مما يعيق من عملية الإستثمار الرياضية , ويرجع الباحثون ذلك رغم أن مصر تمتلك ٥١٢٦ منشأة رياضية إلى أن عدد كبير من تلك المنشآت يحتاج إلى تجديد وصيانة من ملاعب وصالات مغطاه وإستادات وما يترتبط بتلك المنشآت الرياضية من مرافق ، ولذلك يعتبر عدم جاهزية تلك المنشآت من أهم الأسباب لعزوف المستثمر عن ضخ أمواله للإستثمار فيها ، ولذلك تقوم حالياً الدولة المصرية ممثلة في وزارة الشباب والرياضة بتطوير العديد من المنشآت الرياضية بمختلف محافظات الجمهورية وقامت بعمل شراكات مع مؤسسات المجتمع المدني وبعض المستثمرين وذلك لتجديد وإنشاء مجموعة كبيرة من المنشآت الرياضية وذلك بنظام حق الإنتفاع لمدة محددة ثم تعود ملكيتها للدولة بعد إستفادة المستثمر منها للفترة المحددة في العقد نظير ما قام به من أعمال إنشاء أو تطوير أو حتى عقود الصيانة .

وجاءت إستجابات العينة بالموافقة على وضوح الهدف من الخطة الإستثمارية الموضوعة , حيث جائت الخطة الإستثمارية للمجلس القومي للرياضة بمجموعة من البرامج الإستثمارية مثال (إستكمال الأندية الرياضية , إستكمال وإنشاء صالات مغطاه , إستكمال وحدات الطب الرياضي , إستكمال وتطوير مدارس الموهوبين , المراكز الرياضية المتخصصة) , وغيرها من البرامج الإستثمارية التي كان الهدف منها هو توفير منظومة متكاملة من المرافق الرياضية ذات تنمية مستدامة ، وذلك لتوفير بنية تحتية رياضية تستوعب أعداد أكبر من المستفيدين وتوفر ملاعب رياضية وفق المعايير الدولية وتساهم في صناعة الأبطال الرياضيين ، وذات قدرات إستيعابية عالية ، وقدرات تنافسية لتنظيم وإستقبال الأحداث الرياضية الوطنية و الدولية على أرض مصر، مما يعكس الأهمية الإجتماعية لهذه البرامج الإستثمارية من خلال رفع الروح المعنوية في المجتمع المصري وثقة المصريين في قدرة الدولة على تنفيذ مشروعات رياضية تحقق رضا المواطنين ، كما تفتح المنشآت الرياضية الباب للاستثمار الرياضي سواء على مستوى النظم والأساليب الاقتصادية في مراحل الانشاء أو على مستوى التشغيل من خلال عقود المشاركة مع القطاع الخاص أو الطرح الإقتصادي للتشغيل والإدارة بالإضافة إلى عقود الرعاية والإعلانات والمحلات التجارية التي يتم إنشائها داخل وخارج المنشآت الرياضية مما يعكس الأهمية الإقتصادية لهذه البرامج وتعمل على توفير موارد مالية ذاتية متعدد ذات عائد إقتصادي مجزي للمنظومة الرياضية بجمهورية مصر العربية ، وبذلك تحقق هذه البرامج الإستثمارية أهمية كبيرة في الجانب الإجتماعي والإقتصادي والبيئي للمجتمع المصري.

بينما جاءت إستجابات العينة بالموافقة على ضعف البيانات والمعلومات التي تبنى عليها دراسة الجدوى للمشروعات الرياضية , وبناء على ماجائت به إستجابات العينة بعدم توافر بيانات ومعلومات يحتاجها كل من المستثمر والإقتصادي في إعداد دراسة الجدوى الخاصة بالمشروع

وذلك للمفاضلة بينه وبين مشروع آخر , وتكون رؤية المستثمر غير واضحة نتيجة لنقص المعلومات والبيانات المطلوبة لدراسة الجدوى مما يسبب تجنب العديد من المستثمرين لخوض التجربة الإستثمارية في هذا المجال .

كما جاءت إستجابات العينة بالموافقة على التركيز على المشروعات الإستثمارية المتعلقة بكرة القدم , ويرجع الباحثون ذلك إلى ما تحظى به كرة القدم من جماهيرية عالية داخل مصر ، حيث نرى العديد من مؤسسات المجتمع المدني تتنافس لرعاية فرق كرة القدم للأندية الكبرى وذلك لإكتساب شعبية هذا النادي وجمهوره من خلال الصورة الذهنية الذي يتركها بإرتباط إسم الراعي بالنادي الذي يشجعونه , كما تتمتع كرة القدم بإهتمام إعلامي كبير مما يوفر فرصة كبيرة للمستثمر للظهور وترويج إستثماراته , ونجد أن أكبر تخصيصات الأندية في ميزانيتها تتجه نحو كرة القدم وشراء وبيع اللاعبين والذي أصبح من أكثر أوجه الإستثمار الرياضي في كرة القدم , فنجد أن بتوقيع العقد بين النادي واللاعب يستطيع النادي وبموجب العقد الحصول على نسبة من مشاركة اللاعب في أي إعلان أو لقاء تلفزيوني كما يحق للنادي بعد شراء اللاعب ندبه وإعارته لفريق آخر لفترة ثم يعود للنادي أو بيعه بأكثر ما تم شاء اللاعب به وبذلك حقق النادي ربح عالي , ويعد ما سبق ذكره مؤشر على الإهتمام الكبير الذي تحظى به كرة القدم في مصر من قبل الدولة والجمهور والإعلام وكذلك المستثمر .

وقد جاءت إستجابات العينة بالموافقة إلى حد ما على وجود قصور في عمليات التجديد والإحلال والصيانة للملاعب الرياضية , ويرجع الباحثون ذلك إلى قيام الدولة في الآونة الأخيرة بتوجيه إهتمام كبير للمنشآت الرياضية وتجديدها وصيانتها , وأيضاً إنشاء مجموعة جديدة من المنشآت الرياضية وذلك تمهيداً لإسضافة العديد من البطولات العالمية وتوفير خدمات على مستوى مرضي للجمهور المستفيد وإيماناً بأهمية قطاع الرياضة في دعم الدخل القومي المصري , وفي ضوء خطة الدولة لصيانة وتطوير تلك المنشآت الرياضية التي يصل عددها إلى ٥١٢٦ منشأة رياضية , نجد أن هناك العديد من الملاعب وحمامات السباحة والصالات المغطاه ومراكز الشباب وبعض الأندية مازالت في حاجه أن تلحق بها أعمال الصيانة والتطوير لتصبح ملائمة للمعايير العالمية كما حدث من أعمال تطوير لإستاد القاهرة ليظهر بصورة مشرفة ومطابقة للمعايير العالمية التي تؤهل مصر لإستضافة العديد من الأحداث الرياضية مثل كأس الأمم الأفريقية لكرة القدم .

وقد جاءت إستجابات العينة بالموافقة على قصور في إستخدام التكنولوجيا كأداة إتصال فعالة لتشجيع الإستثمار الرياضي والإشارة إلى أهم فرص الإستثمار الرياضي المتاحة , حيث تعتمد العديد من الهيئات الرياضية على إستخدام الأساليب التقليدية للإعلان والترويج عن أنشطتها وإمكاناتها , وبذلك تفتقد للغة العصر في إستخدام التكنولوجيا , حيث تبين أن تكنولوجيا الإعلام والإتصال دور بالغ الأهمية في تطوير وتشجيع وجذب المستثمرين إلى قطاع الرياضة , فالنادي الذي يعتد على مختلف الوسائل التكنولوجيا ويستعملها بطريقة إحترافية ويستعمل مختلف البرامج الإلكترونية الحديثة ومواقع التواصل الإجتماعي بأنواعها (فيس بوك , تويتر , إنستغرام)

المختلفة يساعد في التعريف بمختلف الأندية الرياضية ويعزز وجودها ويعمل على إظهار أكثر الفرص الإستثمارية بها مما يساعد على جذب المستثمرين إليها .

وجاءت إستجابات العينة بالموافقة على ضعف أداء الإحتراف الرياضي في معظم الألعاب الرياضية بالشكل الذي يشجع على الإستثمار فيها , فقد مرت الرياضة بالعديد من التطورات وتحولت من مجرد هواية إلى الإحتراف وإعتماد اللاعب عليها كمصدر أساسي للدخل وأصبحت الشركات تتنافس على الألعاب الشعبية لرعاية الفرق الرياضية واللاعبين وتحقيق مبالغ طائلة من وارء شراء وبيع اللاعبين وظهر ما يسمى بوكيل اللاعبين والمسئول نيابة عن اللاعب في عقد الصفقات مع الأندية والرعاة والإعلانات , وبالنظر إلى طبيعة الإحتراف الرياضي في مصر نرى أن مصر إستطاعت في الفترة الأخيرة تحقيق العديد من الميداليات في مختلف الألعاب الرياضية وهذا شجع إلى دخول إستثمارات في شراء وبيع اللاعبين في رياضات مختلفة , ولكن ظلت بعض الألعاب بعيدة عن الأنظار رغم تحقيق لاعبيها للعديد من الميداليات وإحراز نتائج في البطولات العالمية , ويرى الباحثون أن ماحدث كان سببه الرئيسي غياب الإهتمام الإعلامي بالإشارة إلى أبطال تلك الرياضات ، بالإضافة إلى قلة جماهيرية تلك الرياضات مما جعل أغلب المستثمرين والرعاه يتجهون إلى الرياضات التي تتمتع بجماهيرية عالية مثل كرة القدم , كما أن ضعف المستوى الفني لبعض الرياضات أثر على تأخر ظهور الإحتراف الرياضي بها وعدم إهتمام المستثمرين بتلك الرياضات والتركيز على الأخرى .

بينما جاءت إستجابات العينة بالموافقة إلى حد ما على ضعف الرؤية المستقبلية للإستثمار في المجال الرياضي , ويرى الباحثون أن رغم إهتمام الدولة بالرياضة وتوافر برامج خاصة بالإستثمار الرياضي والإعتماد عليها كمصدر دخل للإقتصاد الوطني للبلاد إلى أنه لا توجد خطط إستراتيجية طويلة المدى تتناسب مع رؤية مصر ٢٠٣٠ لتحقيق التنمية المستدامة في مختلف قطاعات الدولة , ولذلك يري الباحثون أهمية وضع خطط إستراتيجية طويلة المدى توضع الرؤية المستقبلية للإستثمار الرياضي في مصر .

وقد إتفقت تلك النتائج مع نتائج كل من بشار ذنون محمد الشكرجي و دعاء نعمان محمد الحسيني و أحمد عبد الكريم أحمد النعيمي (٢٠١٩م) أن الإستثمارات الرياضية تمثل النسبة الأكبر في لعبة كرة القدم .

كما إتفقت تلك النتائج التي توصل إليها الباحث مع بوضيافة مسعودة (٢٠١٧م) في عدم وجود كفاءات إدارية متخصصة في إدارة هذا النوع من الإستثمار وعدم وجود مركز للمعلومات لعمل دراسة جدوى خاصة بالإستثمار الرياضي وإفتقار بعض المؤسسات الرياضية لمحفزات الإستثمار الرياضي من جهاز إداري وفني .

وإتفقت النتائج مع سلامي على عام (٢٠١٧م) أن التكنولوجيا والإعلام دور بالغ الأهمية في تطوير وتشجيع وجذب المستثمرين إلى القطاع الرياضي , فالنادي الذي يعتمد على مختلف الوسائل التكنولوجيا ويستعملها بطريقة محترفة و يستعمل مختلف البرامج الالكترونية الحديثة ومواقع

التواصل الاجتماعي على تنوعها (فيس بوك، توتير، انستغرام، ..... الخ) المختلفة يساعد في التعريف بمختلف الأندية الرياضية ويعزز وجودها وهذا ما يساهم في جذب المستثمرين إلى القطاع الرياضي الرياضيين على اختلاف تنوعهم .

كما إتفقت تلك النتائج مع عادل رضوان محمد (٢٠١٦م) على أهمية وجود رؤية ورسالة للإستثمار الرياضي .

الإستنتاجات والتوصيات

أولاً : الإستنتاجات

البعد الأول : المعوقات الإدارية والإجرائية : -

١. تقييد حرية الإستثمار الرياضي في المنشآت الرياضية .
٢. تعدد الأوراق المطلوبة من جهات مختلفة لحصول المستثمر على التراخيص للإستثمار في قطاع الرياضة .
٣. طول الفترة الزمنية التي تتطلب لإصدار رخصة بالإستثمار الرياضي .
٤. عدم وجود قاعدة من البيانات تساعد على إتخاذ القرار الإستثماري في المجال الرياضي .
٥. ضعف الحوافز المقدمة للإستثمار الرياضي سواء كانت تلك الحوافز في شكل ضمانات إدارية أو مالية .
٦. وجود بعض التعقيدات الروتينية التي تواجه المستثمر .
٧. ضعف التنسيق بين الوزارات وبعضها البعض لتسهيل عملية الإستثمار في المجال الرياضي.

البعد الثاني : المعوقات الإقتصادية : -

١. إعتماد الهيئات الرياضية في دخلها بنسبة كبيرة على الدعم الحكومي .
٢. قلة التجارب السابقة في الإستثمار الرياضي والتي توضح المكاسب المالية التي يحققها هذا النوع من الإستثمار .
٣. عدم وضوح المعايير المحاسبية في تقييم الأندية وأصولها .
٤. إرتفاع تكلفة الإنشاء والتصميم للمنشآت الرياضية بصورة كبيرة .
٥. وجود أزمات إقتصادية عالمية تؤثر على الإستثمار الرياضي .
٦. إرتفاع تكلفة إصدار التراخيص للشركات المساهمة للإستثمار في المجال الرياضي .

البعد الثالث : معوقات قانونية أو تشريعية : -

١. حتمية تطوير الجانب التشريعي المتعلق بدفع الإستثمار الرياضي نحو آفاق عالمية وحذف كافة النصوص التي من شأنها أن تعوق الإستثمار في المجال الرياضي .
٢. أهمية وضوح اللوائح والمعايير التي تنظم عملية حقوق البث التلفزيوني والعلامة التجارية والرعاية والتسويق في المجال الرياضي .

٣. عدم وضوح آليات فض المنازعات في مجال الإستثمار الرياضي .

البعد الرابع : معوقات فنية : -

١. قلة الكوادر القيادية والإدارية المدربة والمتخصصة في مجال الإستثمار الرياضي .

٢. ضعف في المستوى الفني للرياضة .

٣. قلة عدد المدربين المؤهلين والمتخصصين العاملين في المجال الرياضي مقارنة بحجم سوق العمل.

٤. ضعف المستوى الفني للعديد من الأندية يحجم المستثمرين عن خوض تجربة الإستثمار الرياضي .

٥. قصور في البنية التحتية للمنشآت الرياضية مما يعيق من عملية الإستثمار الرياضية .

٦. ضعف البيانات والمعلومات التي تبنى عليها دراسة الجدوى للمشروعات الرياضية .

٧. التركيز على المشروعات الإستثمارية المتعلقة بكرة القدم .

٨. وجود قصور في عمليات التجديد والإحلال والصيانة للملاعب الرياضية .

٩. قصور في إستخدام التكنولوجيا كأداة إتصال فعالة لتشجيع الإستثمار الرياضي والإشارة إلى أهم فرص الإستثمار الرياضي المتاحة .

١٠. ضعف أداء الإحتراف الرياضي في معظم الألعاب الرياضية بالشكل الذي يشجع على الإستثمار فيها .

١١. ضعف الرؤية المستقبلية للإستثمار في المجال الرياضي .

ثانيا : التوصيات

١. العمل على تحديد الأهداف القومية للرياضة ووضع إستراتيجية طويلة المدى للعمل في مجال الإستثمار الرياضي .

٢. وضع خريطة للإستثمار الرياضي في مصر .

٣. الإهتمام بالتجارب السابقة في مجال الإستثمار الرياضي سواء على المستوى المحلي او الدولي .

٤. أهمية وضع برامج تدريبية للعنصر البشري الذي يعمل في قطاع الرياضة من إداريين ومدربين وذلك لتأثيرهم في عملية الإستثمار الرياضي .

٥. توفير قاعدة بيانات شاملة خاصة بقطاع الرياضة تساعد المستثمر على إتخاذ القرار الإستثماري وتشير إلى اهم الفرص الإستثمارية في المجال الرياضي .

٦. تطوير الجانب التشريعي بما يتناسب مع المتغيرات الدولية والسوق المصري ويفتح الأفاق الإستثمارية في المجال الرياضي .

٧. الإهتمام بتوفير بنية تحتية قوية تساعد على جذب الإستثمارات للعمل بقطاع الرياضة مع توفير عقود صيانة لها للحفاظ عليها .

٨. توفير تسهيلات بنكية للمستثمرين للعمل في المجال الرياضي .

٩. خفض رؤوس الأموال للشركات المساهمة لتشجيع العاملين في مجال الإستثمار الرياضي على تحسين أوضاعهم وفق قانون الرياضة الجديد .

١٠. توفير ضمانات مالية وإدارية أكبر للمستثمر الرياضي .

١١. التغلب على الروتين الذي قد يواجه المستثمر .

١٢. أهمية تواجد تنسيق بين الوزارات المعنية لتسهيل عملية الإستثمار في المجال الرياضي .

١٣. سرعة إصدار التراخيص للإستثمار في المجال الرياضي وبدأ مزاولة العمل في قطاع الرياضة .

١٤. أهمية وجود آليات واضحة لفض المنازعات في مجال الإستثمار الرياضي لما له من طبيعة خاصة عن باقي الإستثمارات .

قائمة المراجع

أولاً : المراجع باللغة العربية

١. **الآن فيريه :** الإستثمار " التحديات والدروس المستفادة " ترجمة محمد القاسمي ط١ , معهد الإدارة العامة , الرياض , المملكة العربية السعودية , ٢٠٠٣م , ص ٤٤ .

٢. **أحمد مصطفى :** معوقات الإستثمار في مصر ٢٠٠٧م , ص ٤٨ .

٣. **أشرف محمود العجيلي :** معوقات الإستثمار في المجال الرياضي في ج.م.ع راسلة ماجستير , غير منشورة , كلية التربية الرياضية بنين , جامعة حلوان , ١٩٩٩م .

٤. **حسين عمر :** الموسوعة الإقتصادية، دار الفكر العربي، القاهرة،١٩٩١م , ص ٤٠.

٥. **سليمان محمد اللوزي:** أساسيات الإستثمار , دار الهامة العربية , طرابلس , ٢٠٠٧م , ص ١١.

٦. **عبد الملك سعد عمر بن محمود :** إستراتيجية مقترحة للإستثمار في المجال الرياضي للرئاسة العامة لرعاية الشباب للملكة العربية السعودية , رسالة دكتوراه , كلية التربية الرياضية , ٢٠١١م .

ثانياً : المراجع باللغة الأجنبية

7. Bonni .l.parkhous : the management of sport , its foundation and application , mosby 1999 .

ثالثاً : شبكة المعلومات الدولية

8. http://news.egypt.com/ar/index.php
9. http://www.startimes.com
10. www.asa.gov.eg/page.aspx?id=1